الفصل الخامس

النزاع الداخلي (الكوردي – الكوردي) و مؤثراته

- دور الجيوبوليتيك
- التنسيق الأقليمي
- حرب الداخل – حرب الخارج

الفصل الخامس

النزاع الداخلي (الكوردي – الكوردي) ومؤثراته

دور الجيوبوليتيك

كانت كوردستان نقطة التقاء الإمبراطوريات الثلاث: التركية (العثمانية) والفارسية (الصفوية) والعربية وهي دائما في نزاع وخصام. وما من شك في إن قيام دولة فيها سيحدث تغييرا في حدود أربع دول هي تركيا والعراق وسورية وإيران. للكورد تراث حضاري يعد من أقدم حضارات العالم. وقد يمتد تاريخه إلى اكثر من 4500 عام. وهم ينتمون إلى أصول عرقية واحدة وتجمعهم تقاليد وعادات متشابهة، ويتملكهم شعور تغلب عليه الهوية القومية. لكن المفارقة المحزنة تكمن في انهم بين القوميات التي ما زالت تنشد لنفسها كيانا سياسيا اكثر تفرقا وتشرذما.

سكن الكورد منذ أقدم الأزمان تلك المنطقة الجبلية التي تبدأ من جنوب شرق تركيا وتمتد عبر شمال العراق إلى شمال غرب إيران وجنوبه الغربي، فضلا عن بقاع صغيرة في كل من سورية وما وراء القفقاس بمساحة كلية تتراوح بين 227800 كيلو متر مربع و320000 كيلو متر مربع وهي اكبر من مساحة فرنسا. ولم تحظ بكيان سياسي ووحدة شكلية رغم المحاولات العقيمة والمتكررة في إقامة دولة مستقلة موحدة[89].

---

(89) الاتجاه العام ينصرف إلى أن اصل الكورد العرقي أي الأنثروبولوجي هو القبائل الهندو – أوروبية التي استوطنت أرض كوردستان الحالية منذ زمن يسبق الألف الرابعة قبل الميلاد. ونحن لا نشارك الرأي الذي روج له

غالبية الكورد هم من المسلمين السنة وعلى المذهب الشافعي. ما عدا كورد إيران فمعظمهم من الشيعة وعلى مذهب الامامية الاثـني عشـرية[90]. كمـا يوجـد أيضـا كـورد يزيديـون ومسـيحيون ويهود.

وتختلف أهدافهم تبعا للدول التي تضمهم. ففي تركيا حيث يبلغ عددهم ثلاثـة عشـر مليونـا بأقل تقدير، بنسبة سكانية قدرها 19 بالمائة من المجموع العام[91]. يحاول الجيش الـتركي منـذ عام 1984 القضاء على الحركة المسلحة التي يتزعمها حزب العمال الكوردستاني PKK بشـعار إقامة دولة كوردية مستقلة، وفي العراق حيث تبلغ نسبتهم العددية إلى مجموع سكان العـراق 22 بالمائة أي حوالي أربعة ملايين ونصف مليون، يسيطر الكورد اليـوم علـى مـا يزيـد مسـاحته عـن 36000 كيلو متر مربع من المنطقة ذات "الحكم الذاتي" في اعقاب حرب الخليج الثانيـة. وهـذا أوسع شكل جيوبوليتيكي (جغرافي – سياسي) لحكم ذاتي مارسـه الكـورد خـلال ألفـي عـام مـن تاريخهم المدون.

بعض الذين اعتبروا الكورد خطأ النسل المباشر للماديين القدماء الذين تولوا عرش نينـوى عـام 613 ق. م وقضـوا على الإمبراطورية الآشورية.

قارن أيضا: هينري فيلد، الانثروبولوجيا العراقية، كوردستان (كمبريج، 1951) ص 3–5 .

(الانثروبولوجيا: علم يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره).

Henry Field : The Anthropology of Iraq: Kurdistan) Cambridge ،1951) PP 3 –5 .

(90) هو المذهب الجعفري (مذهب الأمام جعفر الصادق (ع)) والذي يعتمد الائمة الأثني عشر مبتدئا بالأمام علي أبن أبي طالب (ع) وانتهاء بالامام الغائب المهدي (ع)، ثم تستمر المسيرة المتعاقبة للمذهب الجعفـري مـن خـلال وكلاء الائمة المجتهدين الاعلام من أئمة الأمة الشيعية الذين ينتخبون عن طريق الحـوزة العلميـة القائمـة الآن في النجف وقم.

(91) Bruinessen, M.M. Van: Aga, Shaikh and State: On the Social and Political Organization of Kurdistan (Utrecht : University of Utrecht, 1978) p 15.

فان بروينسن، الاغا والشيخ والدولة: المنظمات الاجتماعية والسياسية في كوردستان (أوترخت: جامعة أوترخت، 1978) ص 15.

وفي إيران حيث تقدر نسبتهم إلى السكان بـ 12 بالمائة أي ما يزيد عن ستة ملايين ونيف. يعاني الكورد حالة ضعف جراء بعض السياسات غير الإنسانية التي مارستها العديد من مؤسسات الدولة وأجهزتها الامنية ضدهم، كقيامها باغتيال بعض أعضاء القيادة العليا[92] فضلا عن الاضطهادات الوحشية التي تمارسها ضد منظماتهم السياسية.

ومما لا شك فيه إن التفاعل مع العوامل الجيو سياسية التي تكتنفهم، والخلافات الناشبة بينهم وتفرق كلمتهم، خلقت في نهاية الأمر آثارها السيئة في نضالهم وأوقعت ضررا فادحا في محاولاتهم الوصول إلى شكل ما من اشكال الاستقلال أو الحكم الذاتي. مع العلم أن معظم الأحزاب الكوردية الكبرى سواء في العراق أو تركيا أو إيران لا تطالب بأكثر من الاوتونومي الحقيقي "الحكم الذاتي" رضوخا للأمر الواقع وعلى ضوء المعاهدات والاتفاقات الإقليمية والدولية، بمقدار ما يتعلق منه بالحدود الدولية في المنطقة[93].أما حزب العمال الكوردستاني

---

(92) في 13 من تموز (يوليو) 1989 دبرت مؤامرة استهدفت حياة القيادة السياسية الكوردية في إيران. فاغتالت عبدالله كوردي (ممثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني – إيران) في أوربا. والدكتور فاضل رسول (سياسي ومثقف كوردي يقيم في فيينا وكان وسيطا). والأمين العام للحزب الدكتور عبدالرحمن قاسملو في أثناء محادثات حول السلام بينهم وبين ممثلين عن الحكومة الإيرانية. وقد توجهت الانظار في حينها صوب المخابرات الايرانية في العاصمة النمساوية فينا وقيل ان الحادث كان من تدبيرها.

(93) حول مدى الطموح السياسي الكوردي الذي تتبناه الأحزاب الكوردية الكبرى. إليك ما تولد عنه من انطباع في ذهن الصحافي البريطاني المعروف جون سيمسون John Simpson زار كوردستان العراقية في شهر آذار (مارس) 1991 حين قال: "إن العطف في الغرب على الكورد كثيرا ما كان مبعثه الشعور بالاثم. ففي نهاية الحرب العظمى الأولى وعد الرئيس الأمريكي ووردو ولسن W. Wilson الكورد بكيان خاص عندما تم تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وجسدت معاهدة (سيفر 1920) هذا الوعد. إلا أن القرار البريطاني بضم ولاية (أقليم) الموصل الغني بالنفط إلى دولة العراق المستحدثة، قضى على هذا الوعد قضاءاً مبرما، و كان من نتيجة ذلك أن بات الوطن الكوردي مجزء بين تركيا والعراق وإيران وسورية والاتحاد السوفيتي... في آذار (مارس) 1991 كان الناس هناك يقولون انهم و للمرة الأولى وجدوا أنفسهم أحرارا بعد واحد و سبعين عاما. وعلم كوردستان تراه خفاقا في كل مكان. هاهنا رجل مربوع ممتلئ الجسم، هو مسعود البارزاني من الجيل الثاني لاسرة البارزاني في قيادة الحزب

PKK فيكاد يكون الوحيد الذي رفع شعار "الاستقلال التام" منذ تأسيسه مؤقتاً ولكنه منذ العام 1994 بدأ يلتزم الحل المرحلي ويقبل بما هو أقل من الاستقلال وقد طرح عبدالله أوجلان، المحكوم بالاعدام (غير منفذ) حاليا من قبل السلطات التركية، مبادرات بهذا الشأن كما ان الكورد العراقيين طرحوا فكرة اقامة فيدرالية استنادا الى تجربتهم السياسية المريرة وذلك للحصول على المزيد من الضمانات وقد اتخذ البرلمان الكوردستاني قرارا بالاجماع بهذا الشأن في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1992.

إن تقسيم كوردستان بين أربع دول كان كارثة حقيقية فرض على الحركة التحررية الكوردية محدودية الحركة وتحجيم الشعار ومرحلية الحل، فدول الطوق الاقليمي حازت على خرائط "شرعية" واصبح الطموح الكوردي المشروع في وطن مستقل ذي سيادة يعني في منطق هؤلاء اعتداءاً على شرعيتها وتغييرا لخرائطها[94]، في وقت كانت وما زالت وستبقى تخوم حدودها ساخنة

الديمقراطي الكوردستاني يتجول في المنطقة المحررة ويخطب في جموع هادرة حاشدة من المدن وفي الريف معبرا مرارا وتكرارا عن سعادته من واقع إمكانه أن يظهر علنا في أماكن كان يتعذر عليه أن يؤمها سرا قبل ذاك – بقوله "لحظة واحدة من هذا اليوم تساوي كل مال الدنيا" وترى آيات من السعادة مرتسمة على الوجوه وهم يصغون إليه مما يؤكد لك ان حديثه ليس مجرد مبالغات وعبارات خطابية جوفاء.

كان البارزاني لزمن طويل واقعيا. فقد أدرك ان دولة كوردية تستوعب كل الشعب الكوردي أو معظمه هو مستحيل عملا بحكم الواقعية الدولية والاقليمية. فهو لا يتطلع الى الاستقلال بل الى "الحكم الذاتي" في اطار الدولة العراقية. وهو يؤكد للمراسلين الاجانب انه يرغب في شيء شبيه باسكتلندا. وبدا لي أولئك الناس الذين يلتفون حوله متزاحمين لمصافحته ولمسه – يختلفون عن العرب العراقيين، فشعورهم فاتحة وكثير من اطفالهم شقر وبعيون خضر وانوف دقيقة معقوفة، دليلا على اصول هندواوروبية ليست سامية.

كذلك راجع John Simpson: From The House of War (London: Arrow Books ,1991) P 360 – 370

جون سمبسون، من دار الحرب (لندن، 1991) ص 360–370. انظر كذلك: مداخلة حبيب محمد كريم (السكرتير العام الأسبق للحزب الديمقراطي الكوردستاني 1964–1975) في لندن، بمناسبة الذكرى الـ20 لرحيل البارزاني.

(94) هلالم خشام، متاهة تقرير المصير الكوردي. دراسات دولية، ج3 (1) 1995، ص 29، 31، 34.

بحرائق الثورة الكوردية وآثارها لأن الاستقرار الحقيقي في المنطقة لايمكن ان ينجز دون تحقيق المطالب الكوردية المنسجمة مع روح العصر والمتناغمة مع معايير حقوق الانسان والاعتراف بحق الشعب الكوردي في تقرير مصيريه بما يلائم روح العصر ورغبته.

وكما ألمحنا آنفا، فمنذ عام 1991 وكورد العراق يسيطرون على ما يقارب 80 بالمائة من أراضي كوردستان الجنوبية باستثناء مدينة كركوك وسنجار وهم فيها الغالبية. وهذه البقعة التي تناهز مساحتها 36000 كيلو متر مربع وتمتد بمحاذاة دجلة غربا حتى الحدود الإيرانية شرقا، يحميها مائة الف مقاتل مسلح. أما العشرون بالمائة الباقية من الأراضي الكوردية فهي خارج حدود المنطقة الآمنة(95).

كان الكورد العراقيون أثناء ثورتهم الممتدة بين الاعوام 1961 و1975 يعتمدون على المساعدة والمساندة الأمريكية والإيرانية والسوفيتية مجتمعة أو منفردة. والسبب في الموقف الأمريكي كان إبرام معاهدة صداقة وتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي(96).

وجاء موقف إيران المساند للثورة لارغام العراق على التنازل عن موقفه في النزاع على شط العرب. ومن أجل وقف التدخل العراقي في شؤون إيران المحلية بخصوص عائدية خوزستان (عربستان) الى "الوطن العربي الكبير" والدعوة إلى الانفصال. وهو ما نالته من العراق بالضبط بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975 التي تعهدت فيها بقطع المعونة عن الثورة الكوردية وكانت

---

(95) جيمس برينس James Brinces أ دولة كوردية في العراق؟ (التاريخ المعاصر، 1993) المجلد 92، رقم 370، ص 17. و انظر ايضا كاشان، المرجع السالف ص 26، كذلك جريدة الحياة اللندنية، العدد المؤرخ في 21 تشرين الاول 1996، ص 18 (يجب ان يلاحظ هنا ان المنطقة المحظورة على الطيران العراقي المحدودة بخط العرض 36 لم تكن تدعو الى تعقيب حدود اثنوغرافية).

(96) جوناثان راندل، أمة في شقاق، دروب كوردستان كما سلكتها (بيروت، دار النهار للنشر، 1997) ص 244–260.

كذلك انظر

Henry Kissinger : Years of Renewal) London : Weidenfeld & Nicolson, 1999) pp 575 –598.

هذه اتفاقية رجعية لجهة التنازل عن الارض لدولة اجنبية وأيضا معادية لروح القانون الدولي المعاصر وسنجد لاحقا انها القنبلة الموقوتة التي سرعان ما تفجرت واقحمت البلدين في حرب الثماني سنوات.

وباختصار فأن اعتماد الكورد العراقيين[97] على الترك والعرب الإيرانيين أو دول الغرب (أمريكا وأوروبا) أدى بهم إلى تبني سياسات ينحسر عنها احيانا الوهج القومي بفعل الطابع القاري لأرض كوردستان. وعند هذه النقطة قد يكون من المناسب التنويه بالمصير الذي آل إليه مقاتلو الاتحاد الوطني الكوردستاني PUK. ففي عام 1978 مثلا تخلت سورية عن مساندتها له بعد حصول تقارب بينها وبين النظام العراقي مما أوقع مقاتلي الحزب في مجاعة[98].

ان الطابع النفعي المصلحي أمر بارز في التعاون المؤقت لدول المنطقة أو بعض دول العالم مع الحركة الكوردية لذا فعلى الاخيرة ان تلتزم دوما جانب الحذر واليقظة وان تكون لها حسابات بعيدة المدى قدر الامكان فهي وبفعل الطوق المفروض عليها مجبرة على مغازلة هذا الطرف أو ذاك وقتيا ولكن ذلك لا ينبغي ان يكون على حساب الشعب الكوردي في الاجزاء الاخرى، كما يستوجب إتخاذ احتياطات لازمة لايجاد بدائل، عند انقطاع أو توقف المساعدة المقدمة من هذا البلد أو ذاك لأي سبب من الأسباب. كي لا تصبح الثورة الكوردية جسرا يعبر عليه الآخرون الى ضفتهم المنشودة ومن ثم يقدمون على هدم الجسر بعد انتفاء المصلحة.

منذ عام 1991 والكورد يعيشون تجربة لا سابقة لها في تاريخهم فلأول مرة وجدوا أنفسهم أحرارا في جزء من وطنهم كوردستان. إلا أن هذه الحالة انتهت إلى نزاع دموي مرير بين قوات الحزبين الكبيرين منذ ايار (مايو) 1994. بعد اشتباكات موضعية سابقة تفاقمت في أوائل عام 1994 (كما سيأتي تفصيلها) عندما ساعدت القوات العراقية مقاتلي الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP على انتزاع مدينة أربيل العاصمة الإقليمية في 31 آب (اغسطس) 1996من

(97) هذه المساعدات كانت تختلف بين المعونة العسكرية والمعونة اللوجيستية .

(98) كراهام. فولر، مصير الكورد(نشرة الشؤون الخارجية، ربيع1993) كذلك وليد عبدالناصر، مسائل اللاجئين و مستقبل الاجراءات في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 115 في كانون الثاني 1994)ص210.

يد الاتحاد الوطني PUK الذي كان قد اقحم ايران وقواتها في القتال ضد KDP.

خلال فترة السلام النسبي حققت التجربة الكوردية طفرة في الاوساط السياسية والبرلمانية والحقوقية في العالم وأرتفع رصيد الحركة واستقبلت عواصم العالم ممثلين عن الحزبين الكورديين الكبيرين، وظهر للجميع ان السلام هو القيمة الحياتية المفصلية التي يبنى عليها صرح التجربة الديمقراطية، فالاحتراب الداخلي أخر تطور التجربة وجعل ثقة الكثيرين بها تهتز ناهيك عن الخسائر المادية والمعنوية والبشرية التي رافقتها وتلتها.

في حزيران من العام 1993 صرح مسعود البارزاني "انه وبعد شهرين من المحاولات للحصول على المعونة المالية من أوربا ودول الخليج لا سيما من المملكة العربية السعودية فان مساعيه لم تكلل بالنجاح" وقد استخلص من تصريحه هذا بأن أمام كورد العراق واحدا من خيارين لا ثالث لهما: إما اللجوء ثانية إلى تركيا وإيران أو أية بلاد أخرى. وإما الخيار الأشد مرارة أي الاستسلام لصدام حسين[99]. وقد كرر البارزاني هذا التحذير للمجتمع الدولي في عدة مناسبات. وبصرف النظر عما كان يجول في أذهان دهاقنة الدبلوماسية عقب هذا التحذير، فقد كان ثمة هاجس بأن البارزاني استقر رأيه على خيار الحكومة المركزية بعد أن ضاقت به السبل وزادت التدخل الاقليمي في شؤون كوردستان. وبدت الحقيقة ظاهرة للعيان عندما اتجه نحو النظام العراقي في آب (اغسطس) 1996 بطلب العون في حربه مع منافسه جلال الطالباني كما سيرد ذكره.

بفضل دور الكورد التاريخي الذي هيأه لهم موقع بلادهم الجغرافي كحاجز يقف بين العرب والترك والفرس، وحريتهم النسبية في التحرك ضمن نطاق الأصقاع الحدودية لدول هذه الأقوام الثلاثة، أتيح لهم كسب درجة من الحصانة ضد الهيمنة السياسية والثقافية الكاملة لأي من تلك الشعوب الجارة.

---

(99) أولسن، المرجع السابق، ص 33.

انظر ايضا كاشان، المرجع السابق، الص 32–34.

كذلك: وليد عبدالناصر، المرجع السالف، ص 210.

بما أن القضية الكوردية بقيت دون حل ديمقراطي وطني سلمي وهذه خطيئة الحكومات العراقية المتعاقبة، لذا كان طبيعيا ان تغري هذه البؤرة الملتهبة لمحاولات الارتكاز عليها للتدخل في الشؤون العراقية أو الضغط على حكوماته لمأرب هي في الواقع على الضد من الطموح الكوردي العادل ودون ان يكون للكورد ذنب في ذلك. فالعلة الاساسية تكمن في ترك المشكلة تتعقد وتعقد بتداعياتها أوضاع الاخرين.

في بعض الأحيان تعمد هذه الدول إلى التعاون مع العراق. وفي احيان أخرى تتعاون احداها مع الأخريات لاحتواء مضاعفات المسألة الكوردية. وقد بدا ذلك على سبيل المثال في ميثاق سعد آباد عام 1938، وفي حلف بغداد عام 1954 –1955. ويمكن القول ان اجتماعات وزراء خارجية الدول الثلاثة منذ مطلع التسعينات استهدفت الحيلولة دون قيام دولة كوردية وتنسيق مواقف الاطراف الثلاث ازاء الوضع المستحدث في كوردستان الناجم عن حرب الخليج.

ومجمل القول إن سياسات تلك الدول بخصوص الكورد، تتراوح بين اعتبارهم مصدر خطر وبين تجاهلهم أو استخدامهم لمآربها الخاصة أو معاملتهم بالحزم والشدة عندما يتعلق الأمر بمواجهة مطالب الكورد السياسية ويحصل هذا عادة بدعم من القوى الدولية صراحة أو ضمنا[100].

التنسيق الاقليمي

في إعقاب حرب الخليج الثانية، ارتأت تركيا وسورية وإيران وجوب تنسيق سياساتها إزاء المنطقة الكوردية في كوردستان العراق بقصد المحافظة على سلامة حدودها وأراضيها ظاهرا. اما نيتها الحقيقية فكانت تهدف إلى تبني خطة موحدة والتنسيق في إجراءات معينة للحيلولة دون أي تعاون بين العناصر السياسية والعسكرية الكوردية النشطة عبر حدودها فضلا عن منع تأسيس

(100) كاشان، المرجع السالف، ص 32. انظر ايضا مايكل، النفوذ الخارجي في الثورة الكوردية في العراق. كذلك: مايكل كونتر، دولة كوردية واقعية في شمال العراق، المرجع السابق، المجلد 14، السنة 1993، ص 312–313.

دولة كوردية مستقلة. حيث دعيت المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماع الدول الثلاث فاعتذرت لاسباب خاصة بها و ايمانها المطلق بعدم التدخل في شؤون المنطقة. وفي تشرين الثاني 1992 اجتمع وزراء خارجية هذه الدول في دمشق لأول مرة. إلا أن العراق سارع بالاحتجاج على ذلك باعتباره تدخلا في شؤونه الداخلية! ولم يدع الحزبان الكورديان العراقيان الرئيسيان لحضور الاجتماع.

وأثارت هذه الاجتماعات الثلاثية قلقا وتكهنات وتساؤلات. فهل كان البحث فيها يتناول محاولة إجهاض الاستقلال الذاتي الجديد في كوردستان العراق؟

بعد اجتماعات مماثلة أصدرت الدول الثلاث بيانا أيدت فيه التزامها بالمحافظة على وحدة الأرض العراقية معتبرة بأنها كانت فعلا تبحث في أمر مداخلتها في شؤون كوردستان العراق خلافا لنفيها السابق بالتدخل في شؤونه الداخلية.

وكانت النقطة الأساسية في جدول أعمالها هي التوصل إلى اتفاق جماعي حول أسلوب حل المشاكل التي نجمت في كوردستان العراق واعتبرت غياب الشخصية الحكومية (شخصية الدولة) مصدر تعقيد ومثارا لاشكالات قد تؤدي إلى تهديد لأمن المنطقة واستقرارها. لكن هذه الاجتماعات شبه المنتظمة لم تتصد لموضوع تسوية إقليمية للمسألة الكوردية في كوردستان العراق، ولم تأخذ بنظر الاعتبار الحاجة إلى صيغة حل ذي طابع دولي وديمقراطي وسلمي وبقي الهاجس الامني المتحفظ عن التجربة الكوردية هو السائد مع محاولة تنمية عناصر الفوضى للاجهاز علىالتجربة باعتبارها عنصر جذب للكورد.

أصرت تركيا منذ البداية على أن يكون لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دور في كوردستان العراق. على أنها في عين الوقت فسحت مجالا لمفهوم يتضمن إتاحة المجال لدور أوروبي أرحب. وكان الرد الكوردي على الدول الثلاث دعوة حكومات المنطقة لمعالجة الاشكالات الكوردية وكان أمل الجهة الكوردية معقودا وجهودها منصبة على انتزاع تصريح ما من هذه الدول الثلاث بعدم تدخلها في شؤون الكورد العراقيين الخاصة.

إستطاع كورد العراق صيانة كيان حركتهم طوال ما يزيد عن عشر سنوات مستفيدين من

الفراغ الذي أحدثه انسحاب الادارات الحكومية المركزية رغم غياب الاعـتراف الرسمـي أو شـبه الرسمي في ظل المقاطعة التي فرضتـها دول المنطقـة، وتواصلـت هـذه الحصانـة بحيـث سمحـت للكورد العراقيين بمقام معين يمكن تشبيهه باستقلال الامر الواقع **De Facto**. حيث طرأ تغيير جزئياً على موقف الحكومة العراقية عندما رفعـت الحصـار الاقتصـادي الـذي فرضتـه في كـانون الثاني 1992 عن منطقة كوردستان.

من المهم جدا أن ننوه هنا بأن الحزبين السياسيين الكورديين الكبـيرين الحـزب الديمقراطـي الكوردستاني KDP والاتحاد الوطني PUK يعانيان من آثار نشاط الأحزاب الكوردية الإيرانيـة والتركية في كوردستان العراق ولاسيما PKK الذي يمارس نشاطا محظورا يلحق ضـررا بالمنطقـة. وفضلا عن هذا فهناك الصراع الدموي بين الأحزاب الكوردية العراقية الذي ارتبط من اوجه عـدة بالمنافسة بين الدولتين الإقليميتـين تركيـا وإيـران خصوصـا – علـى مجـال النفـوذ في كوردسـتان العراق[101] كما سيأتي في موضعه.

أضف إلى هذا إن أحزاب المعارضة العراقية بتياريها الاسلامي والقومي تحظى بدعم من إيران وسورية والمملكة العربية السعودية ظلت تعارض أي نوع من أنواع الفدرالية للعراق، وحجتـها إن نظاما كهذا سيجعل العراق "بلقانـا" صارخـا ويعـني "بلقنـة" العـراق. وقصـارى مـا عملتـه هـذه الاحزاب هـو الاعـتراف بالتطلعـات والأهـداف الكورديـة ورغـم اقرارهـا في مؤتمـر صـلاح الديـن (1992) بحق تقريـر المصـير والفيدراليـة الا انـها عندمـا تتحـدث في برامجـها الخاصـة تكتفـي بالاطروحات العامة المؤيدة للشعب الكوردي دون تحديد ما يثير التساؤلات حول ما ستقدم عليـه في هذا السياق لو أمسكت بمقاليد الامور في العراق المستقبلي. ومع ذلك فـان تطـورا كبـيرا حصـل

---

(101) David Macdowal : A Modern History of The Kurds) New York: I.B. Tauris ،1997) p446.

ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث للكورد، نيويورك، 1997، ص 446 .

Middle East Report، .July – August 1994

انظر الى تقرير رقيب الشرق الاوسط في تموز (يونيو) – اب (اغسطس) 1994.

في هذا الميدان رغم محاولات الكبح والعقبات[102]. وما يزيد الطين بلة ان تركيا وايران تصران على ملاحقة معارضيهما وهذا بحد ذاته انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

هذه المؤثرات والتدخلات، فضلا عن الاحتراب الداخلي أفرز الحد الأقصى من التعقيد والحراجة في أواخر العام 1996 بعد وقائع دموية بين الحزبين الكبيرين بالتدخل العراقي العسكري السافرالذي جاء نتيجة التدخل الايراني في شؤون المنطقة[103].

إن النزاع الدموي كان مقدرا له أن يتصل من أوجه عدة بالمنافسة بين الدول الإقليمية على النفوذ كلا على انفراد وفي اجتماعات دمشق وما تلاها اجمعت هذه الدول على السياسة التي تتبعها فيما يخص الاقليم الكوردي.

لم يكن مثلا في مصلحة الدولة الإسلامية الشيعية في إيران أن تقوم في المنطقة الآمنة حركة إسلامية كوردية سنية الطابع ترعاها المملكة العربية السعودية وتغذيها بالمعونة المالية وتتمتع قيادتها بعلاقة جيدة بالحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP ولذلك بدا واضحا أن العملية العسكرية التي شرع بها الاتحاد الوطني PUK لاستئصال هذا التنظيم متفقة مع أهداف إيران وهي جزء من عملية توسيع دائرة سيطرة الحزب سيما بعد أن نجح بفضل المساعدات الإيرانية في النصف الثاني من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1991 في استعادة معظم الأراضي في الشرق، موطدا نفوذه في مدينة السليمانية وضواحيها بطرد آخر عضو حزبي من الديمقراطي الكوردستاني أو القضاء عليه[104] وبعد هذا بدأت الأنباء تتواتر في وسائل الأعلام العالمية عن تزايد المساعدات الإيرانية.

---

(102) انظر وثائق مؤتمر فينا وصلاح الدين للمؤتمر الوطني العراقي INC (حزيران – يونيو وتشرين الثاني – نوفمبر) 1992.

(103) الانديبيندنت Independent، العدد المؤرخ في 14 اب (أغسطس) 1994.

(104) كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني قد انتزعها منه في ايلول (سيبتمبر) 1991 .

حرب الداخل – حرب الخارج

في الخامس من أيار 1994 وبعد هدنة بضعة أشهر قدحت شرارة القتال في الظاهر – اثر نزاع فردي على أرض واتسعت رقعة الحرب لتشمل شمال كركوك وشرقها ورانيه، وقلعة دزه، وشقلاوه، وحلبجه، واربيل، وأطراف السليمانية وقدر عدد القتلى بحوالي 300 ضعفهم من الجرحى. وفي 13 منه جرى اتفاق على وقف إطلاق النار اثر اجتماع هيأت له السلطات التركية بين البارزاني والطالباني في قضاء (سلوبي) التركية على الحدود العراقية–التركية.

ولكن القتال تجدد ثانية. وبمبادرة من فرنسا عقدت محادثات بين ممثلي الحزبين في باريس دامت ستة أيام، وصدر على أثرها بيان ادعى فيه الحزبان انهما توصلا إلى "اتفاق شامل على إنهاء الحرب الأهلية التي نشبت في أيار كما أسلفنا، وتضمن "اتفاقية باريس" تعهد الحزبين بعدم التدخل في شؤون الحكومة المحلية وإعادة تنظيم قوات موحدة للبيشمركة.

ولم يدم هذا الاتفاق طويلا ففي غضون شهر آب (أغسطس) 1994 تجدد القتال بشكل عنيف في مختلف المناطق. وبلغ أشده عنفا بالقرب من الحدود الإيرانية (قلعة دزه، حلبجه، شرق السليمانية) وذكرت الأنباء سقوط ما لا يقل عن 600 قتيل من الجانبين.

في هذا الشهر نفسه وأثناء احتدام المعارك اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث: تركيا وإيران وسورية في دمشق خلال يومي 21 و22 لبحث الوضع. وكانت ثمة هدنة لم تدم طويلا، ففي أوائل شهر كانون الثاني 1995 انقلبت المناوشات والاشتباكات الموضعية إلى حرب شاملة في محاولة من الاتحاد الوطني PUK لبسط نفوذه وسيطرته على مزيد من الأرض في منطقة اربيل خصوصا. وفي الرابع من الشهر نفسه أكد ناطق باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP إن عدد القتلى الذين سقطوا في معارك كانون الثاني يتراوح بين 450 – 500 وأن الاتحاد PUK يتلقى العون البشري والتسليحي الثقيل من إيران.

وفشل اتفاق جديد لوقف إطلاق النار توسط فيه المؤتمر الوطني العراقي INC في العاشر من الشهر نفسه ورددت بيانات الاتحاد الوطني PUK انه "اعلن حربا شاملة" ضد غريمه. وفي 19 منه نشبت المعارك بالقرب من اربيل وكانت حصيلتها مائة بين قتيل وجريح.

إن شكوى الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP من ازدياد حجم التدخل الإيراني في الصراع جدد المخاوف من التدخل العسكري العراقي، وأدى إلى تحرك سريع للولايات المتحدة بغية احتواء الحالة ودعت الطرفين إلى جولة مفاوضات بأشرافها في دبلن عاصمة ايرلندا والتي سميت باتفاقية دورهيدا، حيث شارك المؤتمر الوطني العراقي بوفد ضم كلاً من الدكتور احمد الجلبي والعميد توفيق الياسري والاستاذ المرحوم هاني الفكيكي حيث كان للوفد دور فعال في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، بدأت في التاسع من شهر آب (أغسطس) ولم تسفر عن نتيجة، حيث تواصلت المعارك خلال الشهر التالي وسقط خلالها ما لايقل عن 200 قتيل فضلا عن حوالي 500 جريح.

في تشرين الأول 1995 صدر أول بيان عراقي عن الوضع في كوردستان العراق منذرا فيه الاتحاد الوطني PUK من مغبة "التعامل مع دولة أجنبية" والمعني بها إيران. وبعدها بأربعة أيام أدلى مسعود البارزاني بتصريح ذكر فيه أن الهجوم المعاكس الذي شنه الاتحاد الوطني لم يكتب له النجاح إلا بدعم أيراني، الأمر الذي سيبرر لحزبه الحق في طلب المعونة من الحكومة المركزية.

إن احتمال استجابة عراقية ضد التدخل الإيراني المزعوم دعا الولايات المتحدة إلى عمل سريع فقد كانت هناك قيادة المؤتمر الوطني العراقي INC الذي بسطت عليه حمايتها ومولت فعالياته فضلا عن منشآت لوجستية ودعائية ومجموعة من الخبراء والفنيين تعود لأجهزتها المختلفة. وبالتشاور مع تركيا، عقدت الجلسة الأولى من المفاوضات والاتفاق القصير العمر الذي انتهى اجله في آب (أغسطس[105]) 1996.

---

(105) بدأ مسعود البارزاني عضو المجلس الرئاسي الثلاثي للمؤتمر الوطني INC بالابتعاد تدريجيا عنه وضعفت ثقته به واخذ المؤتمر بالتمزق من داخله وباستقالات وانسحابات لأسباب سياسية وتنظيمية وقد كان الشعرة التي قصمت ظهر البعير انحياز رئيس المجلس التنفيذي في الصراع الكوردي – الكوردي لصالح طرف الاخر وهو ما أفقد القسم المتبقي ولو شكليا من INC هويته وجعله مجرد رقم صغير ومنحاز في الصراع ثم تخمد فعليا حتى شهر نيسان (ابريل) 1999 حيث اجتمع برعاية ريتشارد دوني (المنسق الامريكي) في وندسور.

ففي اليوم الأخير من هـذا الشـهر شـنت قـوات عراقيـة مؤلفـة مـن 40000 جنـدي معـززة بالدبابات والمدفعية عملية عسكرية في اربيل وكـان الاتحـاد الوطـني قـد انتزعـها مـن KDP في انقلاب عسكري على الشرعية، مستجيبة لطلب الحزب الديمقراطي الكوردستاني للمعونة.

وبحركـة سـريعة ومفاجئـة جـرى انـتزاع مدينـة اربيـل[106] مـن قبضـة الاتحـاد الوطـني الكوردستاني PUK الذي كان قد احتلها سابقا. وقامت القوات العراقية فورا بالانسـحاب التـام من المنطقة بعد أن سلمت المدينة إلى مقـاتلي الحـزب الديمقراطـي الكوردسـتاني KDP وحسـب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

كان مواطنو كوردستان يعيشون في أجواء صدمة خلال عملية الاكتساح[107] وفي مساء الحـادي والثلاثين من آب (أغسطس) اصدر الأمين العام للاتحاد الوطني نداءاً يحث فيه أهالي اربيل علـى مقاومة الهجوم العراقي مذكرا بان "الولايات المتحـدة كـانت قـد وعـدت بأنـها لـن تتخلـى عـن الشعب الكوردي، وأنها لا تتردد في توجيه ضربة ماحقة للمعتديـن". علـى أن التدخـل العراقـي والحق يقال أخذ الأمم المتحدة والولايات المتحدة والقوى الدولية على حين غرة.

في البداية وقع موظفو الأمم المتحدة في حيرة، إذ لم يكن لديهم آنذاك تحليل منطقي للإجابـة عن سؤال هل ان العملية البرية العراقية تجعلها خارج تهمة خرق قرار مجلس الامن المرقـم 688 الذي يقضي بكفالة احترام حقوق الانسان، كما ان قرار فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بانشاء "الملاذ الامن" SAFE HAVEN شمال خط العرض 36 يضع اجراء الحكومة العراقية موضـع التساؤل. لقد حاول العراق الزوغان مـن التزاماتـه المفروضـة بـالقرار 687 الـذي يمنـع اسـتخدام العراق طائراته العسكرية ذات الأجنحة الثابتة والطائرات العمودية ولا يـأتي علـى ذكـر القـوات

(106) تقع مدينة اربيل شمال خط العرض 36 بمسافة 20 كيلو متراً وهـي تعتـبر مـن أقـدم المـدن التاريخيـة في الشرق الاوسط وهي عاصمة حكومة اقليم كوردستان.

(107) ردد العديد من وكالات الانباء ان قوة مؤلفة مما يتراوح بين 1000 و 1500 مقاتل ايراني كانوا قد عـبروا الحدود في زمن متقدم وانضمت الى قوات الاتحاد الوطني في شهر تموز (يوليو) 1996 (وكـالات الانبـاء، رويـتر، اسوشييتد بريس ومختلف الصحف) ولكن الاتحاد الوطني انكر ذلك انكارا تاما.

البرية[108].

لا يصعب كثيرا تقدير الآثار التي خلفها الصراع الداخلي بين الحزبين الكبيرين في كوردستان العراقية ولا تقويم انعكاسه على الساحة السياسية العامة التي تبنتها دول الجوار الاقليمي إزاء الحركة الكوردية هناك. إن هذا الصراع الذي انتهى بالتدخل العسكري العراقي نشأ ولا شك

(108) لم تقتصر الحيرة على الأمم المتحدة والولايات المتحدة بل شملت سائر دول التحالف لكن وبعد تردد لم يطل كثيرا وجدت هذه المنظمة الدولية نفسها مرغمة على دعم قرارها المرقم 688، بصرف النظر عن التدخل الإيراني. فاصدر مجلس الأمن إدانة للعراق ذات عبارات حاسمة إلا أنها مطاطة. وقد أسرعت الولايات المتحدة اثر ذلك بالتهديد بإنزال العقاب "بالنظام العراقي بسبب الخرق الصارخ لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحرب الخليج". وشاع اهتمام ممزوج بالقلق في كل من تركيا وسورية والعربية السعودية لتصاعد موجة القتال. بوجود دلائل كافية بان إيران تشد من أزر الاتحاد الوطني في قتاله بكل جدية وسخاء. وتهيؤ تركيا للتدخل بعملية وقائية ضد التصاعد في نشاط حزب العمال الكوردستاني PKK من قواعد مسلحة في العراق. وفي نفس اليوم الذي انطلقت القوات العراقية نحو (أربيل) أدلى نائب رئيس الوزراء العراقي بتصريح لوكالة الأنباء العراقية قال فيه: إن طلبا رسميا بالتدخل جاء من لدن قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالمساعدة "ضد العدو الغادر" يعني إيران وحليفها الاتحاد الوطني الكوردستاني. وأكد أن تدخل قوات حكومته قصد به عملية ضيقة النطاق وإن كل القوات المستخدمة فيها ستنسحب من المنطقة بأسرع ما يمكن. مؤكدا في عين الوقت "بان لحكومته ملء الحق في الدفاع عن العراق ضد أعدائه" وضمان عدم سيطرة إيران لا بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة.

وعاد العراق في 29 من آب (أغسطس) ليتهم إيران رسميا بالتدخل العدواني العسكري بعد تواتر الأنباء عن اختراق قوات إيرانية الحدود العراقية لمساندة الاتحاد الوطني.

بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح التي وردت في المتن فأن هذه الحرب أرغمت آلافا من السكان على ترك بيوتهم والهروب إلى أماكن أخرى داخل وخارج كوردستان. وجدير بالذكر هنا إن القتال الأخير الذي أدى إلى التدخل العراقي وانتزاع مدينة اربيل من يد الاتحاد الوطني حصل بعد أسبوع واحد فقط من إعلان وزارة الخارجية الأمريكية في 23 من آب (أغسطس) بأنها نجحت في حمل الحزبين على ابرام اتفاق وقف إطلاق النار. كما كانت هناك جولة أخرى من المفاوضات في لندن أشرفت عليها الولايات المتحدة بتاريخ 30 آب (أغسطس) ولم تسفر عن نتيجة.

نتيجة مخاوف تلك الدول من قيام كيان كوردي سياسي مستقل[109].

ولذلك لم يعد هناك سبب يدعو إلى تكرار تلك الاجتماعات وبدا وكأن الجميع بما فيـــهم دول المنطقة الأخرى والقوى الخارجية وكأنهم حصروا همهم في احتواء هذا النزاع الدموي. أي بالعمل على إحلال هدنة دائمية بين طرفي النزاع انتظارا إلى ما سيؤول إليه أمر النظام القائم في بغداد.

(109) مقابلة مع الاستاذ جرجيس فتح الله، لندن، اذار (مارس) 1999.

الفصل السادس

تنازع النفوذ الأقليمي و الدولي

- النفوذ التركي
- النفوذ الايراني
- الدور الأمريكي في المسألة الكوردية
- الدور السوري في المسألة الكوردية
- الدور المصري في المسألة الكوردية

الفصل السادس

تنازع النفوذ الأقليمي والدولي

النفوذ التركي

الاهتمام التركي بالوضع الكوردي في كوردستان العراق، لاسيما منذ العام 1991، مبعثه الخوف من تحول هذا الإقليم إلى قاعدة لحزب العمال الكوردستاني PKK في الحرب التي يشنها على الحكومات التركية منذ عام 1984. هذا الخوف الذي انجلى بشكل واضح، بدأ في صيف ذلك العام (1991) ينعكس فيما بعد بشكل عمليات عسكرية تركية ضد قواعد هذا الحزب في كوردستان العراق.

ثمة عوامل أخرى مشاركة، فهناك كابوس مخيف بدأ شبحه يطارد سياسة تركيا منذ خلق المنطقة العازلة المحظورة على الطيران العراقي. انهم يخشون زحفا لسياسة امريكية– غربية – اوربية قد تخلق فوضى في العراق لتقوم على انقاضها دولة كوردية مستقلة على حدودها[110].

ان تأكيد الولايات المتحدة الجازم لتركيا بأن المنطقة الآمنة لن تكون بمثابة الخطوة الاولى لقيام دولة كوردية لم يؤثر بأتجاه تهدئة خواطرها وازالة مخاوفها لاسيما عند القوميين الاتراك الذين سرعان ما استعادوا الذكريات القديمة حول المخططات الغربية في العام 1919–1920

---

(110) Robert Olson : The Kurdish National Movement in the 1990s، Lexingto of Kentucky, 1996 (pp 84- 112.

روبرت أولسن، الحركة القومية الكوردية في التسعينات (كينتاكي، مطبعة جامعة كينتاكي، 1996).

لاقامة دولة كوردية، وكان من نتيجة كل ذلك بلورة مواقف تركيـة حيـال كـورد العـراق، بـدت تركيا خلالها وكأنها ترغب في نوع من القيمومة عليهم، لاسيما في الإطـار الـذي حددتـه لنفسـها اعتبارا من العام 1994 وهو " *مواجهة الواقع الكوردي*[111]. الأمـر الـذي يضـع تلـك الدولـة في صلب النفوذ المؤثر في المجتمع السياسي الكوردي، لتكـون بذلـك كابحـا وعائقـا يحـول دون أي مسعى إلى الاستقلال السياسي. ولتأكيد وجهة النظر الخاطئة القائلة بأن الكورد غير قادرين علـى إقامة كيان لدولة مستقلة ذات سيادة منفصلة عن العراق في شماله. فلـو تحقـق ذلـك فانـه يعـني سابقة خطيرة لكورد تركيا.

يعادل هذا الافتراض في الأهمية، رغبة تركيا في أن تضمن عدم إقدام كورد العـراق علـى أيـة مطالب إقليمية منها. وهي اذ تأمل بمد يد العون لهم، بغية الفوز بمساندة أو بعطف من الاتحـاد الأوربي.E.U. وأخيرا فبسبب القلق الذي يتملكها من تدفق سيول اللاجئين الكورد عبر الحـدود لجـأت الى اظـهار تأييدهـا لعمليـة *"توفـير الراحـة"* Operation Provide Comfort (O.P.C.) التي اضطلعت بها دول التحالف لحماية كورد العراق. وهذا الموقـف بالمقـابل يضمـن لتركيا إلى مدى معين قبول الغرب بوضع الكورد في تركيا.

أظهرت السنوات الخمس الأخيرة انه مادام كورد العراق لايمدون الحركة القومية الكوردية في تركيـا بعـون، ولا يرغبـون في وجـود قواعـد لحـزب العمـال الكوردسـتاني PKK في كوردسـتان العراق، وهم كذلك لا يمانعون في قيام تركيا بعمليات عسكرية منتظمة داخـل كوردسـتان العـراق ضدهم، فأن الحكومة التركية لاترى أي فائدة في القيام بعمل مباشر قد يؤدي إلى إشاعة الفوضـى والبلبلة في "المنطقة الآمنة" على الاقل في الوقـت الحـاضر علمـا ان الممارسـات السـلبية PKKL تشجع هذه الاجتياحات. إن ذلك لا يعني بأن الإدارة الكوردية في كوردستان العراق، غافلة عـن ضرورة بقاء العلاقات بين بغداد وأنقرة في ادنى مستوى[112].

(1 1 1) روبرت أولسن، المصدر السابق.

(112) كونتر، "النفوذ الخارجي... " المرجع السابق، ص 119.

انظر كذلك كونتر، "دولة كوردية واقعية ..." المرجع السابق، ص 302–303.

في الثمانينات كانت الحكومتان العراقية والتركية تتعاونان على ضبط الحدود بعمليات "المطاردة الفعالة" إلى عمق ثلاثين كيلو مترا عبر الحدود الأمر الذي سهل احتواء النشاط الكوردي في كلا البلدين. واستمر هذا التعاون حتى طرأ تغيير تدريجي في الموقف التركي خلال العامين 1991–1992 نحو تقبل تركيا الحكم الذاتي الكوردي في كوردستان العراق، ثم مساندته فيما بعد.

وعلى أية حال فأن الروابط بين العراق وتركيا منذ عام 1993 بدأت تتحسن. ففي نيسان (أبريل) من ذلك العام أعيدت العلاقات الدبلوماسية وجرت زيارات متبادلة لموظفي البلدين ورجال أعمالهما، بل ولترتيبات أمنية أيضا، وقد بات واضحا بأن تركيا لن تعاني أي مشكلة حقيقية إزاء أي محاولة تقوم بها بغداد لإعادة سيطرتها على كوردستان. وهو موقف أكدته "تانسو جيلر" رئيسة الحكومة التركية في شهر أيلول (سبتمبر) 1996. على أنها أنكرت تصريحها عقب احتجاج دبلوماسي حازم من الإدارة الأمريكية.

وعبرت مصادر تركية شبه رسمية أيضا في شهر أيلول (سبتمبر) 1996 عن استعدادها للتعامل مع البارزاني ليس بوصفه القائد الأوحد في كوردستان العراق لكن باعتباره زعيما محليا فحسب.

ومما تجب ملاحظته هنا إن هذا الموقف نجم بصورة فجائية عندما بلغ الصراع الدموي بين الحزبين الكبيرين حده الاقصى بالتدخل العسكري الايراني والعراقي في آب (أغسطس) 1996.

ويتناغم مع هذا التصريح الالتزام التركي بوحدة الأراضي العراقية في الوقت الذي كانت تركيا تنتظر ملء الفراغ السياسي في كوردستان العراق[113] بعد أن حررت قوات الحزب الديمقراطي

راجع كذلك أولسن، المصدر السابق، ص 227.

وانظر ايضا ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث...، المصدر السابق، ص 388.

(113) كونتر، "النفوذ الخارجي..." المرجع السابق ص 112.

انظر كذلك أولسن، المرجع السابق، ص 223 –224.

وراجع وكالة الانباء الاسوشيتد بريس ASP في 8 ايلول (سيبتمبر) 1996.

الكوردستاني KDP مدينة أربيل.

إن هذا التحول في الموقف التركي جاء بعد فترة وجيزة من قيامها بجس نبض لردود الفعل بشأن اقتراحها اقامة حزام أمني داخل كوردستان العراق بهدف حماية حدودها من هجمات حزب العمال الكوردستاني التي يشنها على الأراضي التركية إنطلاقاً من "المنطقة الآمنة".

كان ذلك نتيجة تقويم مستفيض نوعا ما – للمركز الذي يحتله حزب العمال الكوردستاني PKK في العلاقة ما بين تركيا وكورد العراق.

كان حزب العمال الكوردستاني PKK منذ عام 1992 يتنافس مع الأحزاب الكوردية العراقية الأخرى ليجد لنفسه مركزا ثابتا فعالا في كوردستان العراق، الأمر الذي دعا كلاً من الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP والاتحاد الوطني PUK إلى شجب اعماله. في حين ظل الحزبان يستنكران موقف الحكومة التركية ويتعاونان في نفس الوقت معها أثناء حملاتها العسكرية داخل الحدود العراقية بهدف اسئتصال شأفة حزب العمال الكوردستاني PKK وردعه عن التدخل في شؤون كوردستان العراق.

ان هذا لا يعني طبعا غض النظر عن عدالة القضية الكوردية في تركيا والتي لا يمكن لتركيا ان تحلها عسكريا وقد وجدنا كيف ان القضية لم تهدأ حتى بعد اعتقال عبدالله اوجلان والحكم عليه كما كان يتمنى القادة الأتراك.

ومن الطبيعي ان تقف الادارة الكوردية ضد PKK عندما يلجأ اتباعه إلى القيام بأعمال لا قانونية عنيفة لا ضد رجال الحزبين وحدهم بل ضد المدنيين العزل. هذا فضلا عن الأعمال الاستفزازية التي يتعمدها بين حين وآخر ضد القوات المسلحة التركية ليحملها على غزو كوردستان العراق والحاق الأضرار بالسكان المدنيين وبالتجربة الفتية للادارة الكوردية.

وبعيدا عن وجهة النظر التركية[114] التي تبقى سلبية تجاه التطلعات الكوردية الا ان ما

(114) إن وجهة النظر التركية الرسمية من الحركة القومية الكوردية المتمثلة في حركة حزب العمال الكوردستاني المسلحة أوضحتها رئيسة الوزراء (تانسو جيللر) لمراسل مجلة نيوزويك NEWSWEEK الأمريكية في أيار 1995 أثناء زيارتها الرسمية لواشنطن، وإليك طرفا منها: سؤال (من المراسل) كيف تعالجون القضية

يمارسه الـ PKK في كوردستان العراق هو "ارهاب" و"تخريب" أيا كان التعريف الذي نستند اليه لمفهوم الارهاب.

من ناحية أخرى كانت الجهات الكوردية العراقية المعنية على علم بان كلا من سورية وإيران كانا يعمدان في بعض الاحيان إلى استخدام حزب العمال الكوردستاني PKK في كوردستان العراق لأغراضهما الخاصة ولخدمة مصالحهما. كما لم يكن النظام في بغداد بعيدا عن ذلك وبخاصة في السنتين الأخيرتين.

ويأمل الكورد العراقيون بأن تعاونهم مع السلطات التركية للتقليل من تهديد حزب العمال الكوردستاني، قد يقنع الحكومة التركية بقبول فكرة إقامة نظام فيدرالي في العراق.

ويمكن القول بقدر ما من الثقة إن هذا الهدف الذي رمى إليه الكورد العراقيون لم يتحقق فتركيا تعتبر *"الفيدرالية"* خطوة كبيرة نحو قيام "دولة كوردية كاملة السيادة في كوردستان العراق". وهو ما فصلنا في امره سابقا بوصفه هدفا من شأنه أن يتسرب في المحصلة إلى تركيا. وفي الواقع إن اليسار التركي وصف "الفيدرالية" التي يسعى إليها كورد العراق بأنها "مؤامرة أمريكية". في حين رآها الإسلاميون الترك "خطة أمريكية – إسرائيلية" ضد المصالح التركية[1]

الكوردية في تركيا بالذات؟

الجواب: هناك خلط بين حزب العمال الكوردستاني وبين شعبنا الكوردي. إن حزب العمال الكوردستاني لايعمل من أجل الديمقراطية، بل هو مجموعة انفصالية. انهم يقتلون المعلمين الذي نرسلهم إلى المنطقة واعلم إن لدينا حوالي 450 عضوا في المجلس (البرلمان) وحوالي 150 منهم من أصل كوردي.

سؤال: إلا أن الكورد عندكم لا يسمح لهم بإذاعة، ولا بالتعليم بالكوردية؟

الجواب: هذا صحيح. لكن عليك أن تدرك بأنه يوجد في بلادي أربعة وعشرون مجموعة قومية ينتمون إلى أصول عنصرية مختلفة. وأتاتورك (مصطفى كمال) الذي أقام أول دولة علمانية بين الدول الإسلامية، فرض بشكل جازم لا مرد له أن تكون لدينا لغة مشتركة واحدة هي اللغة التركية. إن ما يطمح إليه حزب العمال الكوردستاني هو تمزيق البلاد.

[1] برايس، المرجع السابق، ص 22. وانظر كذلك: كونتر، دولة كوردية واقعية...، المرجع السابق، ص 298 و304 و310. كذلك انظر، كونتر، النفوذ الخارجي، المرجع السابق، ص 113 و114.

وتلك إحدى مفارقات العمل السياسي بتياريه اليساري والاسلامي مما يؤكد تأثير النزعة القومية التركية الشديدة التعصب.

في وقت ما اضطلع الاتحاد الوطني PUK بدور الوسيط بين أنقرة وحزب العمال الكوردستاني. بعد أن طلب من هذا الأخير التوقف عن شن الهجمات العسكرية والدخول في محادثات مع الحكومة التركية المركزية. وفي باديء الأمر لاحت تباشير النجاح في الوساطة فقد بادر (عبدالله اوجلان) إلى نبذ شعار الاستقلال وتحدث عن 900 سنة من التعايش الكوردي – التركي لكن سرعان ما تلا ذلك قيام حزبه بتأسيس فرع له في كوردستان العراق بعنوان "حزب التحرير الكوردي". وفي صيف عام 1992 نشب قتال عنيف بين مسلحي حزب العمال الكوردستاني وبين الكورد العراقيين بسبب شروع الأول في جباية ضريبة الكمارك عن البضائع المتبادلة بين تركيا وكوردستان العراق. وكان لهذا الإجراء وقع سلبي على السكان المدنيين. مما حمل كورد العراق على اتهام حزب العمال بمحاولة السيطرة على الإقليم الكوردي وبتعاونه مع بغداد وطهران ودمشق للقضاء على التجربة الديمقراطية الوليدة في كوردستان العراق، بدليل إن رجال حزب العمال المسلحين كانوا يلجأون إلى سورية وإيران والعراق كلما إشتد ضغط القوات التركية والمسلحين الكورد العراقيين عليهم.

إن الكورد العراقيين رغم كل الاتفاقات المتعددة مع تركيا حول إجراءات أمن مزدوجة في منطقة الحدود ظلوا يرفضون دائما الإقدام على تسليم الثوار الكورد التابعين لحزب العمال إلى تركيا. وبدلا من ذلك كانوا يطالبون حزب العمال نقل قواعده ورجاله من مناطق الحدود الى العمق التركي وأن يقتصر نشاطه على الجانب السياسي والدعائي[115].

في بعض الأحيان اتهمت الحكومة التركية الأحزاب الكوردية العراقية وبالأخص الاتحاد الوطني الكوردستاني PUK بالتعاون مع حزب العمال. الأمر الذي أدى إلى أن تقطع أنقرة علاقتها بهذا الحزب. في حين شرع الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة مسعود البارزاني

---

(115) كونتر، دولة كوردية واقعية...، المرجع السابق، الص 306 و307 و308. كذلك روبرت أولسن، الكوردية والعلاقات الايرانية والتركية (كليفورنيا مطبعة Mazda ، 1998).

بمفاوضات مع الأحزاب الكوردية الأخرى، بهدف إزاحة حزب العمال عن كوردستان العراق لصيانة التجربة الفتية، عندها لجأ أوجلان الى التصعيد ونعت KDP "بالعشائرية"[116].

على أية حال فأن كلا من الجناح اليساري في الأحزاب الكوردية العراقية وما يسمى *"بالقيادة العشائرية"*[117]، كانا يتحفظان على مقاتلة الكورد الإيرانيين أو الأتراك حسب جنسياتهم [118].

استعرضنا العلاقة بين تركيا والكورد العراقيين والتي استقرت على الشروع في مفاوضات مع الحكومة التركية ادت الى قيام حالة من التعايش السلمي في كوردستان العراق بين العرب والكورد والتركمان. وكان للتركمان موقع بالغ الأهمية في هذه العلاقة كما تبين ذلك من محادثات السلام مؤخرا (بين تركيا طرفا والحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني طرفا ثانيا) في أنقرة وبرعاية تركية. فقد أصرت حكومتها على دور للتركمان في كوردستان العراق كما أثارت قضية حمايتهم. وكانت مقاطعة تركمان العراق الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة الكوردية في شهر أيار (مايو) 1992 انعكاسا للموقف التركي الرسمي آنذاك وهو الموقف الرافض لأي إجراء قد يهدد أمن العراق ووحدة أراضيه حسب الادعاء التركي. وبقي التركمان العراقيون يدعمون السياسة التركية الرسمية.

كانت الحكومة الأمريكية قد توسطت في العام 1992 لإجراء حوار بين تركيا وبين الكورد العراقيين شريطة أن يؤكد الطرف الثاني عدم مساندته *"حركة الانفصاليين الكورد"* في تركيا وقبل كورد العراق بهذا الشرط لكون تركيا منفذهم الحيوي الوحيد الى الغرب الأوربي والقناة التي يتم

---

(116) مقابلة مع الأستاذ جرجيس فتح الله، مصدر سابق.

(117) هذا ادعاء يدحضه الواقع فيكاد يكون كل مقاتلي وقيادات حزب العمال الكوردستاني عشائريين وحين دأبت الطبقة المثقفة الكوردية الوطنية المناضلة في تركيا على ابعاد نفسها صراحة عن قيادة حزب العمال. على اننا لا نرى تحولا خطيرا في سائر الحركات الوطنية المسلحة ضد الحكومات التركية ابتداءاً من العام 1880 بدءاً بالشيخ عبيدالله النهري مرورا بشيخ سعيد بيران وثورة درسيم عام 1885 فقد كانت قياداتها وذراعها المقاتل عشائريين عموما باستثناء بعض افراد من الحضريين.

(118) كونتر، النفوذ الخارجي...، المرجع السابق، ص 3.

من خلالها تأمين تدابير الحماية الدولية وتمر منها المعونات فضلا عن كونها المنفذ الرئيس لمزاولة الأعمال التجارية من كوردستان العراق وإليه، سواء فيما يتعلق بالنفط أو سواه. إن قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط منذ بدء الحوار كان يتماشى أيضا وسياسة تركيا فهي من جهتها تحاول أن تستغل الكورد العراقيين للتقرب بصورة أكبر من الولايات المتحدة[119].

وفي العام 1991 فاجأ جلال الطالباني السكرتير العام للاتحاد الوطني الكوردستاني الجميع عندما تحدث عن نوع ما من الاتحاد الفيدرالي يحتمل أن ينشأ بين تركيا والإقليم الكوردستاني العراقي. على أن اقتراحه هذا لم يكن بأي حال من الأحوال ما تطرب تركيا لسماعه لأنه يجمع غالبية الكورد الساحقة في دولة واحدة. وهو يعني كذلك رواج فكرة "الفيدرالية" بين كورد تركيا عن طريق إخوانهم كورد العراق.

وأعقب جلال الطالباني ذلك باقتراحه التالي في أن تكون تركيا طرفا ثالثا ضامنا أي اتفاق على الحكم الذاتي يعقده كورد العراق مع حكومة بغداد، وأن تكون حكما ترجع إليه للفصل في أي خلاف ينشأ بين الطرفين، وأن تؤمن الحماية للكورد خلاف ذلك. جاء هذا بصورة خاصة عندما أعلن رئيس الجمهورية التركية " توركوت أوزال" اعتزامه التخلي عن التراث الكمالي المتعلق بالمسألة الكوردية والكورد[120]. قالها وهو يدرك تماما استحالة تطبيقها بل قبولها عمليا

(1 9 1 1) كونتر، المرجع نفسه، ص 113 و114 و117 و119.

كونتر، دولة كوردية واقعية، المرجع السابق، ص 1 0 3–302.

(120) المبدء السادس الذي وضعه اتاتورك بأسم "دولت جيليك"، أي هيمنة الدولة ونص عليه في الدستور. يأتي تطبيقا لاحدى مواد الميثاق الوطني الذي وضعه هو نفسه في العام 1920 وتنص "على ان كل شخص يعيش ضمن الحدود التركية المقررة بموجب الميثاق الوطني (ميساك ي مللي) هو تركي". بمعنى ان للترك وحدهم الحق في تطوير حياتهم وثقافتهم. وهو ما يفترض على الكورد ان ينكروا كورديتهم ليحق لهم ذلك بوصفهم اتراكا لا كوردا. وصدر في 15 اذار (مارس) 1925 بمناسبة محاولة القضاء على ثورة الشيخ سعيد بيران الكوردية قانون الامن العام (تكريري سكون ياسايي) الذي نص على تشكيل "محاكم الاستقلال" ورفع كل حصانة عن حرية التعبير وتعطيل القوانين الاخرى التي تنص على حرية التعبير وبسبب هذا لم يكن ممكنا نشر أي شيء باللغة الكوردية بين الاعوام 1925 –1961. وأول مقالة كوردية نشرها محمد أمين بوز أرسلان في عام 1968 أدت به

وانما اقترحها على سبيل التقرب والمجاملة السياسية والمناورة ليس الا.

فقد كانت تركيا في الواقع القناة التي تجري من خلالها المعونات الدولية لكورد العراق. وتبارى مسعود البارزاني وجلال الطالباني في محاولة التقرب من تركيا وعندها بدأ القائدان الكورديان يتنافسان فعلا على خطب الود التركي إلى الحد الذي حمل الطالباني مرة على القول للرئيس التركي (سليمان ديمريل) أن لتركيا الحق في استعادة ما كان يطلق عليه أيام العثمانيين *"ولاية الموصل"*[121]. وانه يفضل تركيا على كل من العراق وإيران بسبب ديمقراطية الحكم فيها مقارنة بالنظام السائد في الدولتين الأخريين. وذلك بهدف التحبب والمجاملة السياسية. وقد يكون ذلك نكاية بالديكتاتورية وتشجيعا للمواقف الايجابية التركية وليس من باب البحث السياسي الواقعي او الفعلي.

على أية حال فان تركيا تدرك تماما محدوديتها في مساندة كورد العراق لأسباب داخلية ذات علاقة بردود الفعل المعادية من سورية وإيران أو لعلها ناجمة عن التأثير غير المستحب الذي قد يتخلف في العلاقات التركية– العربية جراء الروابط المتينة مع كورد العراق.

إن القلق التركي من وجود الوحدة الكوردية في كوردستان العراق بات أكثر وضوحا بعد سقوط أربيل بيد الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعد تدخل القوات العراقية في أواخر آب (اغسطس) وأوائل أيلول (سبتمبر) 1996.

قررت تركيا أن تبدي صرامة وحزما أكثر مما أبدته في الماضي مع شخصيات الحركات

الى المحاكمة والسجن، امام محمكة الصحافة الخاصة المختلطة والواقع ان توركوت اوزال لم يتخل تماما عن التراث الذي خلفه اتاتورك. وكل ما الغى منه انكار اتاتورك لوجود القومية الكوردية ومن ثم فقد رفع العقاب الذي فرضته القوانين على ممارسة اللغة الكوردية خطابة وكتابة.

(121) الولاية العثمانية التي أطلق عليها اسم "ولاية الموصل" والتي تم تشكيلها في العام 1879. كانت قبل وقوعها بيد الحملة البريطانية في 1918 تضم على وجه التقريب ما هو الان محافظات السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك والجزء الكوردي من محافظة نينوى، تم ضمها الى دولة العراق المستحدثة (1920) في العام 1926 بقرار من عصبة الامم وافقت عليه تركيا بموجب معاهدة ثلاثية تركية – عراقية – بريطانية.

المعارضة الكوردية العراقية الذين عبروا حدودها، فضلا عن ممثلي فصائل المعارضة العراقية الأخرى التي تحالفت مع الأحزاب الكوردية وربطت مصيرها بها وذلك على أثر إخلائهم من كوردستان وإرسالهم إلى الولايات المتحدة إذ كانت السلطات التركية تتوقع أن يحاول أعضاء من حزب العمال الكوردستاني دخول تركيا بصورة شرعية معهم وأن يتسللوا إليها بين الذين جرى إخلاؤهم في هذه العملية[122].

وبمجيء حكومة جديدة في تركيا يرأسها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي بدا الموقف التركي أكثر قلقا. فقد عبر هذا الزعيم الإسلامي في أثناء زيارته الأولى لإيران عن رغبته في اجتماع قمة تركي – ايراني – سوري – عراقي، وأن يشارك فيه الحزبان الكورديان العراقيان الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني لبحث المشكلة الكوردية. الاقتراح الذي جسد التقارب التركي العراقي وكان الهدف هو ضمان المصالح التركية في أنبوب النفط الذي يضخ النفط العراقي عبر الأراضي التركية وكذلك من أجل تنظيم التبادل التجاري عبر الحدود بين الدولتين.

والحل الإقليمي الذي تصوره (نجم الدين أربكان) كان يهدف أيضا إلى انتفاء الحاجة إلى قيام الجيش التركي بغارات منتظمة داخل الأراضي العراقية لمطاردة أنصار حزب العمال الكوردستاني PKK.

إلا أن إيران لم تكن متحمسة لمشروع (اربكان) ودعت بدل ذلك إلى إحياء المؤتمر الثلاثي على المستوى الوزاري الذي ضم كلا من سورية وتركيا وإيران[123]. وهو موقف يعكس رغبة إيران في الحصول على الموافقة العراقية والإذعان لشروطها المتعلقة بعواقب الحرب العراقية – الإيرانية

---

(122) برايس، مرجع السابق، ص 21. انظر كذلك: اولسن، مرجع سابق ص229.

ديفيد ماكداول، القضية الكوردية في التسعينات، مجلة شعوب البحر الابيض المتوسط، عدد تموز – كانون الاول 1994، ص 253.

كذلك راجع: ماكداول، تاريخ الكورد الحديث، مرجع سابق، ص384.

وكذلك: تقرير وكالة انباء الاسوشييتد بريس في 20 من تشرين الاول 1996.

(1 2 3) الانديبيندنت، العدد المؤرخ في 14 اب (أغسطس) 1996.

للأعوام 1980–1988، قبل قبول عودة العراق إلى أحضان النظام الإقليمي.

وبدوره، فالاستجابة غير المشجعة التي لقيها هذا الاقتراح من تركيا كانت رد فعل ونتيجة للدور الإيراني المتعاظم في كوردستان العراق خلال صيف وخريف عام 1996. ويمكن تفسيرها على ضوء تحسن العلاقات الإيرانية التركية بعد زيارة أربكان إلى طهران.

وباستعراض الدور التركي إزاء الكورد العراقيين، وجب علينا أن نفسح مجالا لما لم يمكن إغفاله، وهو مسألة تدفق جديد للاجئين الكورد إلى تركيا عبر حدودها.

كانت تركيا دوما تحاول اجتناب حركة اندفاع واسعة النطاق إليها من قبل الكورد العراقيين . والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتفقان في هذا معها وتساندانها أيا كانت العوامل التي تسببت في حركة الهجرة الجماعية المفترضة. أكان سببها غياب الحماية الغربية، أو نتيجة للصراع المسلح في كوردستان العراق وربما كان هذا القلق الحافز الذي يكمن وراء سعي الحكومة التركية إلى تجديد عملية *"توفير الراحة "* رغم تحفظاتها عليها بالنسبة إلى مواطنيها الكورد.

تبين مما سبق إن سياسة الحكومات التركية إزاء الوضع القائم في كوردستان العراق لم تكن في أي وقت من الأوقات سياسة ثابتة كما يظن لاول وهلة، بل كان التناقض يشوبها بسبب مشكلتها مع حزب العمال الكوردستاني PKK.

إن كورد العراق المحميين بالمظلة الجوية كانوا وسيبقون دائما رغم صراعاتهم الدموية منذ عام 1994 جزءاً أساسيا ومهما في استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى إزاحة صدام حسين من السلطة. وكان على تركيا أن تحترم هذه الستراتيجية (ولو ظاهريا على الأقل). وإن لم تستطع إخفاء استيائها عندما قام هؤلاء الكورد بأجراء الانتخابات العامة وبتشكيل حكومة إقليمية وأجهزة إدارة منفصلة عن سائر العراق لا تدين بالطاعة للحكومة المركزية لترفع الإقليم إلى مقام شبه دولة والى خوفها العظيم من أن يخلق ذلك سابقة دولية قد تشجع العناصر الكوردية في تركيا على المطالبة بالمثل، أو على محاولة لفرض المثل. الأمر الذي بينته بصراحة وأعلنت بشكل قاطع أنها لن تسمح به وستقاومه مهما كان الثمن لكن ذلك لم يمنعها من تموين الكورد العراقيين والسماح لكل من الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP والاتحاد الوطني PUK بان يكون

لهما ممثلون ومكتب اتصال ثابت في أنقرة. فضلا عن غض الطرف عن عمليات التبادل التجاري مع العراق ككل عبر الإقليم والذي يجري عبر الحدود وبضمنه تهريب النفط. وتزامن تعاملها مع الوضع في كوردستان التعامل مع النظام في بغداد. فقد ظلت تحاول أن تكون علاقاتها مع الحكومة المركزية في بغداد طبيعية بإعادة تبادل التمثيل الدبلوماسي معها. بشعور وحدس منها بأن صدام حسين قد ينجح يوما ما في إعادة سيطرته على كوردستان العراق! ويضع حدا لاستخدام حزب العمال الكوردستاني قواعد فيها لشن غاراته عبر الحدود، متجاهلة أن هذا الحاكم بدأ بمساعدة حزب العمال الكوردستاني PKK في الماضي واحتضنهم وليس من قبيل المفاجأة أن يعمد إلى استخدامهم ثانية كوسيلة للضغط على حكومة اقليم كوردستان والدولة التركية معاً.

ولا يفوتنا أن نذكر ان تكرار الغزوات التركية داخل الأراضي العراقية بحجة تعقب مسلحي حزب العمال الكوردستاني وتدمير قواعدهم عمق التناقضات القائمة بين الحزبين الكورديين المتنافسين وزاد من التوتر بينهما اضافة الى انتقاد الجماعة الأوربية لمثل هذه الغزوات المتكررة انتقادا شديدا وهو ما كان يضع تركيا دائما في مركز إحراج على الرغم من التستر الامريكي.

النفوذ الإيراني

بعد مرور عشرين عاما على نجاح الثورة الاسلامية في ايران مالت هذه البلاد الى التخفيف تدريجيا من شدة لهجتها وقسوتها وحولت اهدافها من تصدير ايديولوجيتها المتطرفة الى نشد علاقة اعتيادية مع بقية العالم الاسلامي.

تصدير الثورة وهو حلم آية الله روح الله الموسوي الخميني اخلى المجال الى المطالبة باجراء حوار بين المدنية (العالمية) وبين المتغيرات الايديولوجية. وقد لقنت ايران هذا الدرس سلسلة من النكسات والهزائم حتى في زمن حياة مهندس الثورة عندما وافق مكرهاً للقبول بوقف اطلاق النار في الحرب العراقية – الايرانية (1980–1988) بتعليقه الذي يتعذر نسيانه: "ان له طعم السم في فمي".

ان ايران الدولة الوحيدة التي يعتبر المذهب الشيعي دينها الرسمي أو بعبارة اخرى الدولة الشيعية الوحيدة في العالم الاسلامي، كانت تأمل في أن تصبح نصيرة للمعدمين والفقراء والمضطهدين في ذلك العالم، وان تقودهم وتكون على رأسهم في مقارعة "الظلم العالمي" الذي يمارسه الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية حسب تعبيرها[124].

ان الحرب الدموية التي دامت ثماني سنوات مع العراق انتهت بوضع ركود فعلي وبدون نتيجة (لا غالب ولا مغلوب). والمشاكل الاقتصادية الدائمة التي تزداد سوءاً كانت بين التحولات التي ولدت الشكوك حول معقولية ادامة السعي لتحقيق هدف مؤسس النظام الاسلامي الذي أشرنا اليه هذا الهدف أو الادعاء الذي لم يفعل شيئا اكثر من تحقيق عزلة داخلية عندما اخذت الدول العربية تنأى بنفسها عن الجمهورية الاسلامية وتجفوها خوفا من قيامها بدعم التحركات الرامية الى القضاء على حكامها.

فشلت الجمهورية الاسلامية في الحصول على دعم ثابت حتى من المجتمعات الشيعية الكبيرة في عدد من البلاد العربية باستثناء لبنان وهذا ايضا لم تحصل عليه الا بعد دفعها ثمنا سياسيا

(124) قارن: عبدالحسين شعبان، أمريكا والاسلام، دار صبرا، 1987، ص 5–6 و47–73.

وماليا باهظا.

والتحول عن هـذا الحلـم جـاء بعـد الضربـة الختاميـة في اعقـاب حـرب الخليـج الثانيـة وفشـل الانتفاضة الشعبية في الجنوب والتي حظيت بتعاطف ايراني كبير بسبب المساومة الدولية للابقـاء على النظام في بغداد مقابل تعهداته بالالتزام بالقرارات الدولية. أما الحركات الاسـلامية السـنية في المنطقة الكوردية فقد رفضت بكل اصرار الوصاية الايرانية.

واذ ذاك لم يجد ساسة ايران الجدد مندوحة من العودة الى سياسة ما قبل الثورة، سياسة الشـاه، وتزحزحت نحو السياسة القديمة متحولة الى الاحزاب الكوردية العلمانية التي سـبق ان عاونتـها واحتضنتها في حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية – الايرانية) كتابع للقوات الايرانية لا غـير تستفيد من قواها البشرية.

ورفضت الحكومة الاسـلامية الجديـدة المطـالب الـتي قدمـها الحـزب الديمقراطـي الكوردسـتاني الايراني بمذكرة في أوائل العام 1979 بالحكم الذاتي لكوردستان ايران. وهي شبيهة تمامـا بتلـك المطالب التي ظل يقدمها شقيقه العراقي للحكومات العراقية المتعاقبة. وبدأت حرب دمويـة هلـك فيها عدة آلاف من الانفس. ومارس الحرس الثوري (الباسداران) واتباع (حجة الله محمد صـادق الخلخالي) من الفظـائع الكثـير. علـى ان قـوات الحـزب رغـم ذلـك بقيـت متمركـزة في (نوكـان) و(أشنويه) حتى عام 1982 وبعدها اضطرت الى الانسـحاب الى العـراق والقـى الحـزب بثقلـه في الحرب الى جانب الطرف الاخر[125].

---

[125] لم تقم أي مناوشات بين قوات الحزبين الشقيقين في الاراضي الايرانية رغم المحاولات العديدة التي بذلها الحكم الجديد لاغراء الحزب الديمقراطي الكوردستاني العراقي الا ان الوضع تغير تماما. عندما وردت انبـاء لمقـر قيادة الحزب بأن جثمان المرحوم ملا مصطفى البارزاني الذي كان قد دفن في (رابية) على مشارف (اشـنوية) قـد نبش وألقي على بعد بضعة امتار من القبر بأياد مجهولة. وانصرف الشـك الى جماعـة الديمقراطـي الكوردسـتاني الايراني (كان مقرهم انذاك ما يزال في (أشنوية) وكانت اخر معقل لهم). فهاج هياج البيشمركة واعضـاء الحـزب وسارع عبدالرحمن قاسملو زعيم الحزب الاخر لنفي التهمة عن حزبه من دون جدوى، فقد جهزت قوات الحزب الديمقراطي الكوردستاني حملة شديدة على قواعـد الحـزب واكتسـحت اخـر معاقلـه في ايـران وألجئـت القيـادة

وهكذا وجدنا زعامة الثورة الإسلامية في العام 1979 تعمد الى استخدام الحركات الكوردية العراقية كواحدة من الأدوات في مواجهتها مع الحكومة العراقية.

وفي خلال الحرب العراقية الإيرانية حاول الطرفان جذب الحركة الكوردية (في الدولتين) الى جانبه للاستفادة منها مما أدى إلى تأخيرهم معالجة المشكلة الكوردية، وهذا شجع الكورد العراقيين على التحرك بحرية اكثر في مناطقهم داخل كوردستان العراق. وفي الواقع أن الاتحاد الوطني PUK الذي يقوده جلال الطالباني استغل الحرب والضعف النسبي الذي انتاب الحكومة العراقية ليتوصل معها إلى اتفاق سلام عام 1984. لكن هذه الحال لم تدم طويلا خصوصا وأن صراعات مسلحة وغير مسلحة بدأت تتصاعد بين الإتحاد الوطني الكوردستاني وبين الحزب الديمقراطي الكوردستاني كانت قد ازدادت حدة منذ العام 1983، عندما شنت إيران هجوما على قاطع حاجي عمران في أقصى الشمال. وانحاز الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP إلى الجانب الإيراني فيه، وشارك بقواته المسلحة على أمل الحصول على معونات عسكرية واقتصادية، ولم يكن هناك خيار آخر لديه. في حين واصل الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني KDPI الذي كان في حمى بغداد – محاولاته في الوساطة بين الحكومة العراقية والاتحاد الوطني الكوردستاني PUK للوصول إلى اتفاق نهائي إذ كانت بغداد قد وافقت مبدئيا على توسيع مفهوم الحكم الذاتي المعطى للكورد(*) سابقا ليشمل مناطق أخرى أسقطتها في السابق.

كانت ايران باستثناء فترة الحرب ترى دائما إن عدم الاستقرار في العراق هو تهديد "لأمن العراق

الكوردية الايرانية الى عبور الحدود الى العراق. ووقع بأيدي قوات الحزب الديمقراطي الكوردستاني حوالي مائة وخمسين أسيرا. أبت قيادة الحزب تسليمهم للسلطات الايرانية رغم الضغوط الشديدة من القيادة الايرانية واطلقت سراحهم في ما بعد.

(*) منير مراد، أوضاع الكورد في العراق وتركيا: اللمتوقعات والاتجاهات الحالية في " الكورد: نظرة حديثة شاملة.

انظر كذلك كونتر، النفوذ الخارجي...، المرجع السالف، ص 111، 112.

وتنشط دورها السياسي الإقليمي لعرقلة كل تحول قد يقف عقبة أمام مصالحها الخاصة. وفي تلك الفترة بالذات كانت مساندة إيران لبعض أجنحة المقاومة الكوردية ضد حكومة بغداد بمثابة جواب على قيام حكومة بغداد بمساندة كل من منظمة (مجاهدي خلق) المسلحة والحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني KDPI لذا استضافت المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق SAIRI بقيادة السيد محمد باقر الحكيم ودعمته ماليا وعسكريا.

وفي حرب ضروس دامت اكثر من ثماني سنوات كان من البديهي أن تدعم إيران كل حركة مناوئة لحكام بغداد كجزء من الصراع و موازين القوة بين الدولتين. ولذلك واصلت دعم المعارضة الكوردية مؤملة الإفادة من فعاليات ونشاطات محتملة مع العراق بعد نهاية الحرب. وكذلك للتأثير على مجرى الأحداث داخل العراق لما يعود عليها بالمنفعة في سياساتها المستقبلية في المنطقة كزعزعة أركان النظام العراقي أو إحداث تغيير في ميزان القوى داخل البلاد. بالمقابل وجهت الحكومة العراقية في مناسبات عديدة التهمة لنسبة كبيرة من المواطنين العراقيين بأنهم من أصل إيراني ودفعت بهم إليها عبر الحدود في ظروف بالغة القسوة، إلا ان إيران نالت تقديرا دوليا وإشادة عالمية في مناسبات كثيرة جراء موقفها من اللاجئين الكورد، الدور الذي اضطلعت به بقبولها وايوائها مئات الألوف من الكورد النازحين من العراق.

من ذلك الثناء الذي أغدقه المندوب السامي لمنظمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الذي اقدم عدة مرات على التوسط لديها لقبول اللاجئين العراقيين وبضمنهم الكورد. كما طلب من الهيئات الدولية المبادرة إلى معاونة إيران، وفي التوسط لديها. وكان آخر النداءات في تشرين الأول (أكتوبر) 1996،اثر المعارك التي دارت في كوردستان العراق. بالنحو الذي وصفناه في فصول سابقة[126].

كان الاتحاد الوطني الكوردستاني PUK قد حظي بمعاونة ايران بعدما فشلت مفاوضاته مع

---

(126) منير مراد، المرجع السابق، الص 33 و115.

انظر أيضا ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث...، المرجع السالف، ص 383.

الكارديان، العدد المؤرخ في 26 كانون الثاني (نوفمبر) 1993.

انظر كذلك: وليد عبد الناصر، المرجع السالف، ص 210.

النظام العراقي فاستأنف عملياته ضدها. إلا أنها وقفت في عين الوقت موقفا معارضا للصيغة التي تبناها المؤتمر الوطني العراقي INC حول مستقبل العراق السياسي المعروف بـ(صيغة صلاح الدين) وبالخصوص تلك الأجزاء الخاصة الداعية لتبني النظام الفدرالي لعراق المستقبل.

حيث تزامن مع الفترة التي تلت الانتخابات العامة في كوردستان العراق في أيار (مايو) 1992، بروز الحركة الإسلامية لكوردستان العراق IMIKI كقوة متعاظمة.

مثلت هذه الحركة ائتلافا بين مجموعات وكتل إسلامية متعددة، يقوم على رأسها (المرحوم ملا عثمان بن عبد العزيز) وقد نالت أربعة بالمائة من المجموع الكلي للأصوات في انتخابات العام 1992 بكوردستان العراقية. وقد لمح بعض الأوساط مرات عدة بان هذه الحركة تتلقى دعما ماليا وعسكريا من إيران وإن ملا عبدالعزيز وهو أخ لملا عثمان قد قام بزيارة طهران في العام 1993 والتقى خلالها مع الرئيس (هاشمي رفسنجاني).

كانت الحركة الإسلامية المذكورة قد تعاونت مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP في صراعه الأخير مع الاتحاد الوطني PUK بدءا بشهر كانون الأول (ديسيمبر) 1993. ثم تعاونت معه في صيف وخريف العام التالي. وفي بعض مراحل ذلك النزاع أتيح لها أن تبسط سيطرتها على قصبتي حلبجه وبنجوين وأنحاء أخرى[127]. وبحلول صيف العام 1996 انتاب علاقات الحركة بايران بعض البرود بسبب استمرارها في الانحياز إلى جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP في نزاعه المسلح الأخير الذي كان ناشبا مع الاتحاد الوطني PUK أو على الأقل اتخاذها موقفا حياديا – في الوقت الذي رمت إيران بثقلها إلى جانب الاتحاد الوطني PUK وشجبت موقف الديمقراطي الكوردستاني وادانته لتعاونه المرحلي (التكنيكي) مع حكومة بغداد حينذاك.

ثم إن الحركة الإسلامية رفضت تسليم بعض العناصر المنتمية إلى الحزب الديمقراطي للاتحاد الوطني وكانوا قد لجاؤا إليها في ظروف الحرب.

---

(127) ديفيد ماكداول، التاريخ الحديث...، المرجع السالف، ص 388.

في صيف وخريف العامين 1993 – 1994 حصل تغيير نوعي في الستراتيجية الإيرانية إزاء الموقف في كوردستان العراق. فقد استخدمت إيران طائراتها الحربية ومدفعيتها لقصف القرى هناك. وامتدت عملياتها إلى المناطق التي تسيطر عليها بالأصل الحكومة العراقية. وكان الهدف الخاص من هذه العملية الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني K.D.P.I . حيث توجه لتلك الأنحاء عدد كبير من أعضاء الحزب وأنصاره ممن هربوا إلى كوردستان العراق بعد ان حررها الكورد العراقيين.

يعتقد بعض المراقبين إن غارات الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني داخل الأراضي الإيرانية من كوردستان العراق كان بتحريض ودفع من الولايات المتحدة بهدف إشاعة حالة من عدم الاستقرار في الجمهورية الإيرانية. في ذلك الحين كانت روابط الحكومة الإيرانية مع الاتحاد الوطني في أسوأ حال بشكل خاص. فقد اتهمته بمساعدته الفعالة للحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني إلى الحد الذي حمل علي اكبر ولايتي وزير الخارجية على التحدث في ربيع العام 1994 عن حاجة إيران إلى مساعدة الحكومة العراقية لبسط نفوذها واستعادة سيطرتها على كل جزء من كوردستان العراق حتى الحدود العراقية – الإيرانية.

لكن لم تمر فترة قصيرة بعد ذلك – حتى لوحظ إن النفوذ الإيراني اخذ يتزايد مرة أخرى سيما بعد المعارك التي خاضها الحزبان. ومنذ ذلك الحين استؤنفت المساندة الإيرانية للاتحاد الوطني الكوردستاني PUK والحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP معا وبقي الحال على هذا المنوال حتى كتابة هذه السطور[128].

هذه الستراتيجية تمثل جانبا من السياسة الإيرانية نحو كوردستان العراق أو نحو العراق بأسره، وهي جزء من السياسة العامة الجديدة التي اعتمدتها الجمهورية الإسلامية بعد أن تخلت عن فكرة تصدير الثورة. واهتمت فقط بمعالجة قضايا المنطقة قدر ما تمليه مصالحها القومية كدولة

---

(128) اولسن، المرجع السالف، ص 232–237.

انظر كذلك: ديفيد ماكداول، القضية الكوردية، المرجع السالف، ص 253.

الانديبيندنت، عدد 14 آب (أغسطس) 1996.

شرق أوسطية عظمى. ومن وحي هذه السياسة بذلت المعونة للحزبين الكورديين الكبيرين بالتناوب بهدف تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وضمن المشهد السياسي العراقي الحالي وبالأخص في الجزء الكوردي منه.

لم يكن ما حصل في السادس عشر من حزيران (يوليو) 1994 تطورا جديدا في الموقف الإيراني حيال كوردستان العراق حسب البعض، بل تطبيقا لنهج سياسي جديد، ففي ذلك اليوم تم الاتفاق بين الحكومتين الإيرانية والتركية على اتخاذ التدابير للحيلولة دون عبور مقاتلي حزب العمال الكوردستاني PKK الحدود العراقية إلى تركيا. وترى هذه الخطوة بمنظار مساندة غير مباشرة للجهود العراقية من احتواء المضاعفات الناجمة عن خلق "المنطقة الآمنة " في كوردستان والحيلولة دون اتساع رقعتها. ويأتي هذا متزامنا مع تصريح رئيس الجمهورية الإيراني هاشمي رفسنجاني: "إن إقامة دولة كوردية مستقلة هي من المستحيلات"[129].

تجسم تزايد الدور الإيراني في كوردستان العراق باتهام الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP منذ شهر تموز 1996 إيران بالتدخل المباشر العملي في نزاعه مع الاتحاد الوطني PUK بإرسالها قوات من الحرس الثوري (باسداران) وقوات بدر وهي الذراع العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، من مقرها بإيران، فنفذت بعمق خمسين كيلو مترا عمليات استهدفت قواعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني KDPI في داخل كوردستان العراق. لم تعلق المصادر الإيرانية على هذا الاتهام لكنها أشارت إلى أن مدفعيتها قصفت مواقع محددة داخل العراق يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني الذي تأسس عام 1945 [130]وتولى مهام الحكم في جمهورية مهاباد الكوردية القصيرة العمر. وقد تم اغتيال أربعة من

(129) أولسن، المرجع السالف، ص 221.

(130) أعلنت الجمهورية الكوردية ذات الحكم الذاتي في مهاباد (صاوج بولاق) في القسم الشمالي من كوردستان إيران. وعرفت بجمهورية مهاباد نسبة إلى عاصمتها. وقد دامت سنة واحدة وبضعة أشهر (1946 –1947) حتى تم القضاء عليها. (للتفاصيل راجع "جمهورية مهاباد الكوردية 1946" من تأليف وليم ايكلتن الابن، دار الطليعة، بيروت 1972.

أعضاء من لجنته المركزية في برلين عام 1992 [131]. واتهم رجال الاستخبارات الإيرانية بالجريمة. والآن يقوم على رأس الحزب عبدالله حسن زاده.

في أوائل عام 1996 حشدت إيران قوات على طول الحدود بهدف التصدي لغارات الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني وكان هذا الحزب قد اتخذ مقراته في مدينة كويسنجق. ولاحقا اتهم الاتحاد الوطني PUK بتزويد الإيرانيين بمعلومات استخبارية حول مواقعه وتسهيل مرور القوات الإيرانية إلى حيث كانت مقراته. وشنت إيران أيضا هجمات جوية عديدة على قواعد الحزب ردا على هجماته عبر الحدود في أوقات متفاوتة[132].

وسلكت الأحداث سبيلا غير متوقع، ففي آب (أغسطس) 1996 اتهم مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP إيران صراحة وعلنا[133] بإسنادها للاتحاد الوطني PUK بنيران المدفعية في مجرى صراعه،وباستخدام المروحيات لنقل وتسريب مقاتلي الاتحاد خلف خطوط جبهة مقاتلي حزبه وأيدت مصادر كوردية مستقلة قيام إيران بتزويد الاتحاد الوطني بالمدفعية الثقيلة وبقاذفات صواريخ من طراز كاتيوشا، وإن زعيم الاتحاد جلال الطالباني بعد هزيمة قواته وفشلها في هجومها على الحزب الديمقراطي الكوردستاني في نهاية آب (أغسطس) وبداية أيلول (سبتمبر) 1996 هرب إلى إيران مع قواته وعسكر بالقرب من منطقة الحدود الإيرانية – العراقية.

وعندما حاولت قوات الحزب الديمقراطي ملاحقة قوات الطرف الاخر تصدت لها المدفعية الإيرانية بقصف كثيف أوقف تقدمها. وبالمقابل بادرت إيران باتهام كل من الحزب الديمقراطي

---

(131) سبق للاستخبارات الإيرانية (الاطلاعات) إن اتهمت بأغتيال زعيم الحزب السابق عبدالرحمن قاسملو واثنين من قادة الحزب.

(132) ليبراسيون، عدد 14 تشرين الأول 1996. انظر أيضا: الانديبيندنت، عدد 14 آب (أغسطس) 1996. كذلك تقرير الاسوشييتد بريس في 18 أيلول (سبتمبر) 1996.

(133) انظر مجلة الوسط اللندنية، عدد 231 في 23–29 آذار (مارس) 1998. كذلك الحديث الخاص مع الأستاذ هوشيار الزيباري، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، لندن، 1999.

الكوردستاني KDP والجيش العراقي بتوجيه قذائفهما إلى مخيمات اللاجئين العراقيين في إيران وقد نجم عن ذلك مقتل عدد منهم. كما أنها بادرت إلى إنكار دورها في ضرب قواعد الحزب وقرى المدنيين الذين يناصرون الحزب الديمقراطي الكوردستاني داخل العراق.

وبمجيء شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1996، كان الاتحاد الوطني بالمساندة الإيرانية الواضحة قد تمكن من استعادة مدينة السليمانية، فضلا عن ستين بالمائة من الأراضي التي فقدها للحزب الديمقراطي في قتال أيلول (سبتمبر)1996.

رغم اتهام الحزب الديمقراطي والحكومة العراقية – إيران بالتدخل والمساهمة في الصراع الدائر قالت الولايات المتحدة أنها لا تملك دليلا يثبت ضلوع إيران!!! الأمر الذي أعطى الطالباني الضوء الأخضر لإحلال نوع من الموازنة في كوردستان العراق. وكذلك فان هذا الموقف ضمن لإيران دورها في أية تسوية تالية في كوردستان العراق مؤكدا الموقف الذي تبنته منذ عام 1991. وهو أنها واحدة من اللاعبين الكبار في الساحة الإقليمية ليس في الإمكان تجاهلها وان لا حل دائميا للقضية الكوردية في العراق يتم بغيابها [134].

و في تصريحات زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بخصوص قيام الإيرانيين فعلا بالهجوم المقابل في تشرين الأول (أكتوبر) 1996 انتصارا للاتحاد الوطني فضلا عن النداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي بصدد ما وصفه "بالغزو الإيراني" فانه لم يلق استجابة بأستثناء إشارة لرئيسة الحكومة التركية (تانسو جلر) إلى تواجد عسكري إيراني في كوردستان العراق. في حين طلبت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من العراق وإيران عدم التدخل في شؤون كوردستان العراق .

على إن الطالباني بادر في الوقت نفسه إلى إنكار هذه التهم واعتبرها مجرد محاولة من البارزاني لتبرير وستر حلفه مع بغداد وفق ما زعم. أما إيران فلم تكتف برفض اتهام البارزاني بل أصرت على ان قنواتها مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني مازالت مفتوحة وإن صلاتها به مازالت قائمة. والثابت أن إيران زودت الاتحاد الوطني معلومات استراتيجية سرية فضلا عن المعونة

(134) مقابلة مع الدكتور محمود عثمان، عضو قيادة الجبهة الكوردستانية سابقا، لندن، 1998.

المالية واللوجستية.

اعتبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني التدخل الإيراني إلى جانب الاتحاد بمثابة عقوبة تنزلها إيران به لرفضه التعاون معها في مقاومة تواجد الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني هناك، ولأنه أبى تسليم أعضائه للسلطات الإيرانية ومما هو جدير بالذكر أيضا انه وبعد معارك تشرين الأول (أكتوبر) باتت السلطات العراقية حذرة من التسرع في اتهام إيران بالتدخل لمصلحة الاتحاد الوطني، ربما تحاشيا لإغضابها وهي تواجه الاستياء الأمريكي من عودة النفوذ العراقي إلى كوردستان رغم قصرها.

الاتهام العراقي لإيران بالتدخل في شؤونه الداخلية تزامن وزيارة مبعوث خاص لصدام حسين إلى طهران حاملا رسالة منه إلى الرئيس الإيراني رفسنجاني تتصدى من بين أمور أخرى إلى الأوضاع في كوردستان العراق[135].

من المهم أن نوضح هنا بأن الهدف الإيراني الذي يمكن استخلاصه من الوقائع التي سلفت هو إرسال رسالة واضحة لكل الأطراف المعنية: المحلية منها والإقليمية والدولية سواء بسواء ومفادها إن إيران الآن هي قوة إقليمية يعتد بها وطرف رئيس في شؤون كوردستان العراق لا يمكن تجاهله و انها مستعدة لفعل أي عمل كان لتثبيت نفوذها و دورها في المنطقة.

إن إصرار إيران على تجديد طلبها بالقيام بدور الوسيط بين الحزبين المتنازعين (KDP & PUK) يمكن أن ينظر إليه من هذه الزاوية. وإن هذه الرسالة التي وجهتها حكومتها وكررتها يثير شكا حول دوافعها وراء مجهودات الوساطة. فضلا عن ذلك فان إيران تعتبر الولايات المتحدة "الطرف الآثم" المتسبب في النزاع بين كورد العراق[136].

---

(135) الانديبيندنت، 14 آب (أغسطس) 1996. انظر أيضا ليبراسيون 14 تشرين الأول 1996.

(136) الفايننشال تايمز، 16 تشرين الأول 1996. الانديبندنت، 14 آب (أغسطس) 1996.

انظر أيضا: محمد هادي الخفاجي، الوساطة الأمريكية بين الطالباني والبارزاني: تواصل المؤامرة الأمريكية في شمال العراق. كيهان العربي، 5 تشرين الثاني 1996، ص 15.

الدور الأمريكي في المسألة الكوردية

حال شيوع الانباء في الولايات المتحدة عن الانتفاضة المسلحة التي شبت نارها في كوردستان العراق وجنوبه اثر هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج، لم يكن رجل الشارع الأمريكي يملك من المعلومات ما يمكنه من التفريق بين الكوردي والشيعي، بل ولم يكن ليهتم لو إن العراق تمزق وتقطع إلى أشلاء. لكن الأمر كان مختلفا عند صانعي السياسة في واشنطن فالنصرالذي حازته الولايات المتحدة في حرب الخليج كان تأكيدا لدورها الذي اضطلعت به بوصفها "شرطي" الكرة الأرضية و الدولة العظمى المسيطرة على العالم.

وربما كان الاعتقاد السائد في حينها ولحد الآن أن الهدف الذي تسعى اليه الولايات المتحدة هو هدف مزدوج متناقض إلى حد ما بخصوص الوضع في العراق. ومجمل هذه السياسة إن الولايات المتحدة تريد انتفاضة تطيح بصدام حسين لكنها لا تريدها ثورة بدرجة من القوة تؤدي إلى تقطيع أوصال العراق كتلك التي وقعت لجمهورية يوغسلافيا الاشتراكية البائدة. خصوصا عندما تفضي إلى قيام دولة كوردية ذات سيادة، بل الأهم من هذا كله، أن لا تكون تلك الثورة بمثابة دعوة للتدخل السوري أو الإيراني الفعلي المباشر مما يؤدي إلى الإخلال بموازين القوى في المنطقة.

من ناحية أخرى إن فكرة التخلص من صدام حسين جسديا بعملية اغتيال سرية، غير ممكنة في حينها نظرا للحظر الذي فرضه الأمر التنفيذي المرقم (12333) الذي أصدره الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وفيه يؤكد تأكيدا جازما صريحا على تحريم قيام أي موظف من موظفي الولايات المتحدة بالتآمر لاغتيال أو المشاركة في أي عملية من عمليات الاغتيال.

هناك واقع آخر يملي على الولايات المتحدة هذه السياسة وهو واجبها في تبديد المخاوف التركية من أي تغيير قد يطرأ على سياستها إزاء أي هدف كوردي يرمي إلى إقامة كيان سياسي مستقل. كان هذا سببا ودافعا لتصريحات عديدة ومؤتمرات صحفية لمسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاكون) مؤداها بان "المنطقة الآمنة" التي يحميها الغطاء الجوي والتي تقدر مساحتها بحوالي 17000 ميل مربع، إنما كانت وستبقى لمجرد حماية كوردستان

العراق وسكانها. وهو لا ينطوي على أي تغيير في سياستها إزاء وحدة الأراضي العراقية.

من ناحية أخرى وجدنا الحزبين الكبيرين في كوردستان العراق: البارتي والاتحاد يتنافسان منذ عام 1991 ويتباريان في محاولة التأثير على سياسة الولايات المتحدة وهي من جانبها بقيت تصر على أنها لن ترحب بهما في واشنطن إلا معا وكجهة واحدة. لكن مسعود البارزاني كان مترددا في المشاركة بمثل هذه التوجهات خشية أن يغدو المصير الكوردي في العراق معلقا بمتغيرات سياسة الولايات المتحدة وأمزجة صانعي القرارات فيها وهو تحسب فيه عقلانية وواقعية ومستوى عال من الحكمة مستفيدا من التجربة التاريخية المريرة ومن التجارب التي وقعت فيها الحركة الكوردية.

لم تخف الإدارة الأمريكية غضبها في أواخر عام 1993 وأوائل 1994 ومطلع العام التالي عندما نشب القتال بين مختلف الأحزاب السياسية الكوردية، لا سيما بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحركة الإسلامية الكوردية في العراق. وكان أصله خلافا على مراكز النفوذ والمنافسة الحزبية ومسألة توزيع الإعانات الغربية (المنظمات الانسانية) لكوردستان العراق.

في عين الوقت وبسبب من هذا شعر صانعو القرارات الأمريكان بتخوف فجائي من التطورات العنيفة التالية وشعروا بان ما تفتقده سياستهم إزاء الكورد العراقيين هو فصل جديد، كان ذلك على اثر استدعاء قوات صدام حسين في آب (أغسطس) – أيلول (سبتمبر) 1996 للمساعدة في قتال تلك الفترة.

كانت دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة حتى قبل حرب الخليج الثانية قد أعلنت رفضها التدخل في المشكلة الكوردية العراقية معتبرة إياها من الشؤون الداخلية البحتة. لكن هناك دلائل تعزز الاعتقاد بان الورقة الكوردية في الفوضى العارمة التي أعقبت الحرب، استخدمت مرة أخرى وبصورتها القديمة. ثم بدا الأمر في غاية الوضوح باتخاذ مجلس الأمن قراره المرقم 688 لعام 1991، الذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين داعيا الى وقف القمع الذي يتعرض له الكورد وبقية المدنيين في العراق.

مرة أخرى أكد الغرب بزعامة الولايات المتحدة على رفضه فكرة قيام دولة كوردية مستقلة من الأقاليم الكوردية العراقية بحجة إن دولة كهذه قد تقضي على الاستقرار في المنطقة بسبب العداء الذي تواجهه دولة كردية ناشئة من كل جيران العراق تركيا وايران وسورية. فضلا عن ذلك هناك المحذور المتأصل من تجزئة أخرى لدولة العراق قد يفضي إلى قيام دولة شيعية موالية لإيران في الجنوب تشخص بمثابة كابوس مخيف للغرب عموما وللولايات المتحدة خصوصا.

ووضعت الولايات المتحدة عدم (بلقنة) العراق شرطا أساسيا للتعامل مع القيادات الكوردية العراقية. وفي مرحلة متأخرة حاولت جاهدة وضع حامية تتألف من ثمانية آلاف جندي غربي في كوردستان العراق، فضلا عن بضعة آلاف أخرى في تركيا وفي شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كانت الولايات المتحدة تحاول إزالة بعض الآثار السلبية التي تخلفت جراء تحريض الكورد على القيام بالانتفاضة ضد نظام بغداد، ثم تركها إياهم لمصيرهم بمواجهة الجيش العراقي. ومن دون خرقها مبدأ سلامة حدود كل الدول أو الإخلال بالموازنة بين العراق وإيران المتسبب عن فراغ غياب السلطة. فضلا عن اهتمامها بعدد من المعادلات المتشابكة عند تصديها للموضوع الكوردي ومن ذلك اهتمام الولايات المتحدة بحساسيات حليفتها تركيا من أي تنازلات مقترحة حول استقلال للكورد العراقيين، ومنها اهتمامها بسورية شريكتها في ائتلاف حرب الخليج ضد العراق. وبمسألة تقدم عملية السلام (الاسرائيلية– الفلسطينية) في الشرق الأوسط. ومنها حرصها على أن لا تزيل كل الجسور بينها وبين إيران.

في نهاية الثمانينات كان هناك عامل آخر يضاف إلى ذلك: هي وجهة نظر جانب من الإدارة الأمريكية التي كانت ترى في صدام حسين عنصر استقرار في المنطقة.

صدق الكورد العراقيون تعهد الرئيس بوش بمساندة الشعب العراقي في حالة إعلانه الانتفاضة على حكامه المدحورين في إعقاب حرب الخليج. واعتبر الكورد هذا "الوعد الأمريكي" فرصة تاريخية رغم تجاربهم المرة لعهود قطعت ونقضت. ونجحوا عند مرحلة معينة في انتفاضة آذار (مارس) عام 1991 بتحرير كل كوردستان العراق وخاصة مدينة كركوك التي أبت الحكومة العراقية دوما أن تعترف بكونها جزءاً من كوردستان العراقية.

ومهما يكن من أمر، فقد سمحت الولايات المتحدة لصدام حسين باستخدام مروحياته الهجومية، ومدفعيته الثقيلة، فتسنى له قلب الأوضاع هناك رأسا على عقب وبالنتيجة لم تبادر إلى معونة الثوار الكورد عسكريا، بل ولم تحل دون استخدام النظام العراقي قواته الجوية وكل ما توفر لديه من قوات عسكرية أخرى ضدهم. لعلها كانت تخشى نصرا كرديا مؤزرا، يفضي إلى قدح شرارة ثورة كوردية عارمة في كل من تركيا وإيران وسورية.

كان بمقدور الولايات المتحدة في المراحل التالية المساهمة في عملية رفع بعض قيود الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على كوردستان العراق بصورة خاصة للتخفيف من آثار وطأة العقوبات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية التي تعاني منها كوردستان العراق لاسيما إزاء الحصار المفروض من بغداد الذي بقي ساري المفعول حتى أيلول (سبتمبر) من عام 1996. ويمكن القول رغم ما حصل أن الحصار الحكومي مازال مفروضا على كوردستان العراق حتى هذه اللحظة.

من النتائج التي تمخض عنها التدخل الإيراني والعراقي في القتال الدائر بين الحزبين، ان الطرفين شرعا في لوم الولايات المتحدة على ما حصل كل من جانبه. وأصر البارزاني مشددا في تصريحاته على أن إخفاق الولايات المتحدة في التصدي للهجوم الذي شنته إيران عليه أو وقفه عند حد، أرغمه على طلب العون من الحكومة المركزية رغم شعوره بالمرارة وقال: "ليس بوسعنا أن نحول دون تدخل القوى الخارجية. انهم الأمريكان الذين تعهدوا بحماية المنطقة".

وصرح كوسرت رسول رئيس حكومة كردستان الإقليمية وقتئذ بقوله "أن افتقاد مساعدة الولايات المتحدة، لم يترك لنا خيارا غير الاعتماد على إيران".

ان العلاقات التي ارتبط بها الكورد مع الغرب والولايات المتحدة خصوصا، خلقت شرعية كان من نتائجها تشجيع الأحزاب والفصائل العراقية المعارضة الأخرى لفترة من الزمن على التحالف مع الكورد بأمل كسب بعض هذه الشرعية والإفادة من هذه العلاقة الخصوصية. كذلك علينا أن نتذكر بأن قوة الردع العسكري الأمريكي هي التي صانت الوحدة الكوردية في كوردستان العراق حتى أحداث أيلول (سبتمبر) 1996 على أقل تقدير. رغم إن الولايات المتحدة حاولت في اجتماعات أنقرة أن تعيد عن طريق التفاوض في تشرين الأول وتشرين الثاني (نوفمبر) 1996

الوضع الذي كان قائما قبل أيلول (سبتمبر) بهدف قطع الرابطة التي قامت بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة العراقية.

على إن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالإبقاء على الوحدة الكوردية طالما بقي النظام الحالي يحكم بغداد. إلا أن الحروب الداخلية بين الكورد وحزب العمال الكوردستاني PKK هناك قد يحبط كل رهان أمريكي على العامل الكوردي في مجال ممارسة الضغوط على النظام العراقي أو من أجل وقف النفوذ الإيراني في كوردستان العراق عند حده، كردود ونتيجة للاهتمام بدرجة الالتزام الغربي نحو الكورد.

للبارزاني مخاوف متأتية من خلفيات ماضي الغزو التركي المتواصل والغزو الإيراني أحيانا لكردستان العراق بكل ما يحدثانه بين صفوف السكان المدنيين من المآسي والدمار والتهجير الجماعي، من دون أن يلقى ذلك إجراءات دولية حازمة أو تدخلاً غربياً لوقفها. فالولايات المتحدة لم تتخذ أية خطوات عملية لوقف عمليات الغزو والتدخلات القاتلة.تجارب كهذه آلت بالبارزاني وبغيره من القادة الكورد العراقيين إلى تكييف واقع معين ضمن الإطار الراهن سعيا للفوز بالاعتراف بالتعددية وبخصوصية الكورد وحقهم في التمتع بحياة حرة كريمة وبضمانات كافية.

بعد التطورات الأخيرة في كردستان العراق والنصر الذي حازه الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP مدعما بالعون العراقي، وبمثله الذي حازه الاتحاد الوطني PUK بمساعدة الإيرانيين، بدا وكأن الولايات المتحدة سلمت بكل هذا مقابل الكلمة التي أعطاها الحزبان لـ(روبرت بيلليترو) مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط بأنهما سيبتعدان عن التحالف مع الدولتين الآنفتي الذكر ويعودان ليعتمدا على حماية الغرب والولايات المتحدة على الخصوص. وتعمل الإدارة الأمريكية الآن وسيطا لإنجاز اتفاق سلام بمشاركة كل من تركيا وبريطانيا شبيه بذلك الذي جرى عقده في آب (أغسطس) 1995 وبقي قائما حتى تموز (يوليو) 1996.

من شأن هذا الاتفاق المنشود أن يضع في الحسبان أيضا التطورات التي حصلت في الفترة الأخيرة. ولو نجحت الولايات المتحدة في تثبيت حالة وقف إطلاق النار ثم انتقلت من هذا إلى تحقيق

محادثات لتسوية شاملة بين الحزبين الكورديين، فلا شك في أنها ستحرز نصرا يعيد لها الهيبة والاحترام اللذين فقدتهما في المنطقة. وسيكون من نتائجه أيضا انحسار النفوذ العراقي والإيراني عن الموضوع الكوردي في كوردستان العراق. ويبدو ان الحركة الكوردية بفصيليها الرئيسيين والجماعات المتحالفة معها قد أدركت هذا ولذلك فانها مصممة على انجاح الاتفاق الذي تم في واشنطن (سبتمبر 1998) رغم ان سيره مال بطيئا وهناك الكثير من العقبات في طريقه وامام السلام الحقيقي.

من جهة أخرى قد يكون من الصعب التصور إن دولة تكاد تحكم الكرة الأرضية كالولايات المتحدة بمصالحها العظيمة في كل ركن من أركان العالم – سوف تستمر في مساندة وحماية الوضع الراهن للكورد العراقيين لو أن نظاما صديقا في بغداد قام بديلا للنظام الحالي كفيل بتأمين مصالحها التجارية والاقتصادية والاستراتيجية بما فيها تلك المتعلقة بشؤون النفط بنوع خاص.

بل إن تصاعدا حادا نحو الأسوأ في العداء بين الولايات المتحدة وإيران قد يؤدي بالدولة الأولى إلى إنهاء رهانها على الكورد، وتحويله بدل ذلك إلى نظام بغداد. عند ذلك سيكون الغرب أو الولايات المتحدة على الأقل مستعدة لاستخدام راية حقوق الإنسان للظفر بتنازلات من الحكومة العراقية تضمن للكورد درجة اكبر من الوضوح والشفافية للتعبير عن هويتهم القومية ونيل حقوق سياسية تزيد على ما كان العراق مستعدا للتسليم بها. ومن ضمن هذا منحهم صلاحيات أوسع في تصريف شؤونهم بما في ذلك استخدام لغتهم – ضمن إطار الدولة العراقية مع الاعتراف الرسمي بالتعددية القومية والعنصرية. فتحقيق استقلال الكورد العراقيين بنوع خاص، قد يؤمن للكورد السيطرة على ما يكفي من النفط ومنابع الثروة الاقتصادية ومصادر المياه، ليكونوا قوة يعتد بها في المنطقة دونما حاجة إلى مساعدة من الغرب.

الدور السوري في المسألة الكوردية

تاريخيا ينظر بعض قادة الكورد العراقيين إلى الخلافات الداخلية التي تنشب بين العرب وكأنها نعمة وبركة للكورد وللمسألة الكوردية. وينسحب ذلك على النزاع الحاد بين جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في كل من سورية و العراق[137]. فقد ضمن هذا الخصام الطويل الأمد – كتحصيل حاصل – الإسناد السوري للحركة الوطنية الكوردية في كوردستان العراق. وعلى العموم فقد أخذت سورية موقفا معتدلا من كورد العراق ومن الحركة القومية الكوردية في العراق وقدمت لها الدعم والتسهيلات وفتحت لها المكاتب والمقرات واستقبلت قياداتها على اعلى المستويات ابتداء من الرئيس الراحل حافظ الاسد الذي استقبل اكثر من مرة مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجلال الطالباني الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني والذي اقام لفترة طويلة في دمشق[138] وحظي بالاحترام والرعاية من لدن القيادة السورية.

في المراحل الأخيرة من حرب الخليج أدى النزاع الدموي بين العراق ودول الخليج (بعد الغزو العراقي للكويت) إلى أن تقوم العربية السعودية والكويت بمد يد العون والمساندة بقدر ملحوظ للكورد العراقيين. وفي غضون العامين 1992 – 1993 أرسلت الأحزاب الكوردية عدة وفود إلى بعض البلاد العربية ومنها سورية ومصر والكويت ودولة الإمارات وغيرها من دول الخليج لطلب

---

(137) على اثر اتفاق الحادي عشر من آذار لسنة 1970 بين قيادة الثورة الكوردية وحكومة البعث في بغداد علق صدام حسين في أثناء زيارة له لمنطقة الثورة بعد إذاعة الاتفاقية على الموقف السوري منها قائلا بسخرية ظاهرة تبينها كل الحاضرين "ألآن سيقول عنا إخواننا السوريين بأننا فرطنا بجزء من الوطن العربي". ومما يذكر أيضا في هذا الصدد إن قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني قررت بعد اتفاق الجزائر 1975 و بصورة مبدئية مواصلة الحرب بطلب المعونة من سورية والاستناد إليها بدل إيران. وهو أول ما تبادر إلى ذهنها قبل اتخاذ القرار النهائي بإنهاء القتال. (راجع: جرجيس فتح الله، *زيارة للماضي القريب*، ستوكهولم 1997).

(138) Jonathan Randal, Kurdistan After Such Knowledge , What Forgiveness (London: Bloomsbury Publications,1998)

الإسناد السياسي والعون المالي والاقتصادي للمعارضة الكوردية في العراق. رأت الاوساط الكوردية ضرورة إرسال هذه الوفود ليؤكدوا لتلك الدول بان المطالب الكوردية لا تمس وحدة الأراضي العراقية. على أن كثيرا من الدول العربية ومنها مصر وسورية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رأت إن دخول الجيش العراقي لكوردستان في أيلول (سبتمبر) 1996 هو حق شرعي للحكومة. فهو ضمن ممارسة سيادتها على سائر رقعة العراق. ولهذا قامت بتوجيه انتقادها للولايات المتحدة. كما تحفظت هذه الدول إزاء ضرب طائرات الولايات المتحدة بالصواريخ جنوب العراق ردا على ذلك التدخل[139].

وفيما يتعلق بنطاق السياسة الداخلية بخصوص الكورد فالامر مختلف، فمنذ الستينات جرى بناء ما سمي بالحزام العربي أو الحزام الاخضر الهادف الى تغيير التركيب القومي، وتعريب أسماء المناطق الكوردية، وتجريد آلاف الكورد من الجنسية، علاوة على انكار الحقوق الثقافية والادارية والخصوصية القومية الكوردية. وتدريجيا بدأ الموقف المتشدد من كورد سورية بالتفكك، لكنه لم يلغى.

تتساهل الحكومة السورية بخصوص دخول الكورد الى البرلمان وتسمح لهم (من دون ترخيص قانوني) بأصدار بعض المطبوعات كأمر واقع. ويقضي هذا التطور الاقرار بالتعددية واخذ الواقع السكاني والتركيب الديمغرافي بنظر الاعتبار وبالتالي اجراء تعديلات دستورية من شأنها منح الكورد حقوقهم والاعتراف بهم كقومية ثانية في البلاد. ان تطور الموقف السوري انعكس ايضا على العلاقة مع كورد العراق فمنذ العام 1975 دعموا تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني وقد يعود ذلك جزئيا منه الى الصراع مع حكومة بغداد والى التطور الدولي في هذا الميدان والى النهج العقلاني للقيادة السورية بشكل عام وذلك يتطلب التخلي عن بعض الاجراءات الشوفينية والانتقال الفعلي الى التعددية القومية في اطار الجمهورية العربية السورية

(139) Financial Times، عدد تشرين الأول 1996.

وتوسيع حقوق المواطنين واحترام حقوق الانسان[140].

على أن التغيير الذي طرأ على الموقف السوري حيال المسألة الكوردية ربما حصل ضمن إطـار تقويمها دور سورية في الإقليم ومصالحه خلال المرحلة الثانية التي دعتها بحكم الضرورة إلى إنهاء استخدام الكورد ورقة ضد حكومة بغداد[141]. وما تزال علاقـات سـورية مـع الحزبـين الكبـيرين جيدة وتحرص على الاحتفاظ بمكاتبها لديها ولكل منهما مكتبه في دمشق حاليا.

(140) مصدر سابق – ص 446

(141) أولسن، المرجع السالف، ص 231.

الدور المصري في المسألة الكوردية

حين اطلق الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية السيد عبدالرحمن عزام باشا صيحته الشهيرة في مجلة "الهلال" المصرية في تشرين الأول (أكتوبر) 1943 قائلا "أن حبي وتقديري لأكراد العراق في مستوى حبي وتقديري لشعبي، ويجب ألا نترك المشكلة الكوردية في العراق دون حل" فانه في الواقع كان يحذر السياسة الرسمية العربية عموما والعراقية خصوصا من الغرق في متاهة سوء التقدير.

وكان قارئا مدققا للمستقبل في تلك الايام الحبلى بثورات الشعوب ضد الاستعمار التقليدي، وكان متناغما ومكملا لنداء البارزاني الراحل في العام ذاته والذي توخى فيه صيانة الاواصر التاريخية بين العرب والكورد، فأكد (انني لم ولن أحارب الشعب العراقي، هذا الشعب الذي انتمي اليه)[142].

ان التصريحين السابقي الذكر جاءا تناغما مع تاريخ طويل من التفاعل الحضاري بين العرب والكورد. هذا التاريخ الذي يترسخ في الوجدان الشعبي وبخاصة في تاريخ الاسلام حيث يأخذ النسيج المشترك للعلاقات بالالتحام. ولعل أقرب الجماعات القومية للعرب هم الكورد، حيث ساهموا في بناء وترسيخ الحضارة الاسلامية، وهنا يبرز إسم صلاح الدين الأيوبي القائد الأسلامي الشهير الذي حرر القدس وقاوم الصليبيين والذي تجسد قوميته الكوردية التلاحم الحقيقي بين العرب والكورد. ان الشعور بالفخر والاعتزاز يعيش في عقول وضمائر كل العرب والمسلمين عرفانا بالدور العظيم المشرف الذي لعبه القائد الكوردي صلاح الدين الايوبي.

أسوق هذه المقدمة لتأكيد التفاعل الحقيقي والعلاقة الحميمة المصرية – الكوردية في التاريخ المعاصر، خصوصا وان الكورد لعبوا دورا في الفكر والأدب والثقافة المصرية المعاصرة فالامام محمد عبده والشاعر الكبير أحمد شوقي والأديب والمفكر عباس محمود العقاد والصحافي والكاتب اللامع قاسم أمين كلهم من الكورد وفي الوقت نفسه هم مصريون، خدموا الثقافة العربية.

(1 2 4) فوزي الأتروشي، مقالات حول القضية الكوردية (كوردستان العراق: مطبعة الثقافة، 1999)

يقول الكـاتب والبـاحث المصـري الدكتـور محمـد السـيد سـعيد (نـائب مديـر مركـز الأهـرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس تحرير مجلة التقرير الأستراتيجي العربي): "لانلمس وجود جماعة قومية، كان لها دور بارز في الثقافة العربية وفي القرب والقبول المتبادل بيننا وبينهم أو بين العرب وغيرهم من القوميات الاخرى مثل القومية الكوردية"[143].

واذا استعرضنا هذا التفاعل العربـي– المصـري– الكـوردي، فـان الواحـة الـتي وجـد الكـورد نفسهم يتنفسون فيـها كـانت مصـر فـأصدروا أول صحيفـة لهـم قبـل أكـثر مـن 100 عـام (عـام 1898)[144] وأرسلوا البعثات للدراسة فيها منذ وقـت مبكـر وبخاصـة منـذ بدايـة القـرن وشـهد الأزهر وجبات جديدة في الثلاثينيات وما بعدها .

وشهد عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تطورا مهما في العلاقـات المصريـة – الكورديـة. حيث أبدى تفهما كبيرا ومتقدما للمسألة الكوردية أمتاز عن أقرانه من الزعماء القوميين العرب.

ودفعه هذا الموقف المتطور الى دعم الشعب الكوردي عمليا فقد افتتح قسما للإذاعة الكوردية في القاهرة قبل أكثر من أربعة عقود ونيـف (1957)، وفي ذلـك احـدى مؤشـرات نظرتـه الى قضيـة القوميات والأقليات في الوطن العربي.

وكان من خلال اطلاعه على الحل السياسي لمشكلة القوميات في الإتحاد السـوفيتي (السـابق) ويوغسلافيا (السابقة) يعتقد الرئيس عبدالناصر بأمكانية تحقيقها في العراق[145].

وربما ساعدت بعض التطورات السياسية المتلاحقة انذاك في تعزيز موقف الرئيـس عبدالنـاصر من القضية الكوردية، خصوصا قيام حلف بغـداد الـذي ضـم العـراق وتركيـا وباكسـتان، وكذلـك الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة العراقية انذاك من "العدوان الثلاثـي" الأنكلـو –فرنسـي – الإسرائيلي ضد مصر والذي تقاطع تماما مع مواقـف العراقيـين عربـا وكـوردا وكـانت كوردسـتان العراق قد وقفت بحزم ضد العدوان.

---

(143) انظر عدنان المفتي، الكورد والعلاقات العربية – الكوردية، دار محروشة، القاهرة، 1998، ص 92.

(4 4 1) صدرت أول صحيفة كوردية في القاهرة في يوم 22 نيسان (أبريل) 1898 بأسم "كوردستان".

(145) عدنان المفتي ،مصدر سابق، ص 42 وما بعدها.

لقد احتج السفير التركي في القاهرة عند أول بث للبرامج الكوردية من الأذاعة المصرية عام 1957، لكن رد الزعيم عبدالناصر كان استفهاميا ويحمل معنى السخرية. " فاذا كانت تركيا لا تعترف بوجود أكراد لديها فلماذا تغضب أو تغلي احتجاجا"[146] وكان عبد الناصر لايعبر في ذلك عن موقف تكتيكي عابر أو ظرفي بل أكد فهمه الستراتيجي للعلاقات المصرية والعربية – الكوردية ذلك الفهم الذي ينبغي ان يقوم على التعاون والعمل المشترك لما فيه مصلحة الشعبين والامتين العربية والكوردية.

وقد استقبل القائد المصري جمال عبدالناصر الزعيم الكوردي الخالد مصطفى البارزاني، وذلك كدليل على احترامه لقضية الشعب الكوردي. وقد أختار البارزاني الطريق عبر القاهرة قادما من موسكو بعد منفاه الاضطراري كدليل اخر على المكانة التي يحظى بها الزعيم العربي لدى الشعب الكوردي.

فبعد "ثورة" 14 تموز (يوليو) عام 1958 استقبل عبدالناصر، البارزاني في القاهرة في زيارة تاريخية فريدة تعكس الاحترام المتبادل والحرص المشترك على بناء علاقات سليمة بين الجانبين.

يقول جلال الطالباني الذي سبق له وان التقى بالرئيس عبدالناصر: لقد كان الرئيس عبد الناصر " شديد الحرص على الحل السياسي للقضية الكوردية ضمن الوحدة العراقية، لذلك فقد عارض دوما أساليب القمع واستعمال القوة العسكرية والقتال،..."[147]. وكان هذا الموقف المبدئي هو موقف عبدالناصر ازاء حكام العراق حتى وان كان قسم منهم تبنى "الناصرية" وأيد خط عبدالناصر القومي.

لقد كان عبد الناصر يؤكد الدعوة الى الاستفادة من تجربتي الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا السابقة ازاء موضوع الحل القومي للمسألة الكوردية ضمن مفاهيم ذلك الزمان ، وضمن الدعاية الاشتراكية السائدة التي كانت ترسم آفاقا وردية لحل مسألة القوميات. ومع ان تلك

---

(146) كانت تركيا وما تزال بعض الأوساط داخلها تطلق على الكورد اسم "اتراك الجبل". وهنا كان استفسار عبدالناصر في الصميم حين تساءل "هل يوجد أكراد في تركيا؟".

(147) المصدر السابق، ص 43. 0

الحلول عـانت الكثـير مـن النواقـص والثغـرات ولم تلغـي مسـألة الاسـتعلاء القومـي والاضطـهاد الشوفيني، التي كانت تمارس بصورة خفية ومستترة تـارة واخـرى بصـورة علنيـة وسـافرة ولكـن بمـبررات "اشـتراكية" و"ثوريـة"، لكنـها كـانت حلـولا "انسـانية" علـى الـورق أو مـن الناحيـة النظرية، فالواقع القاسي وغيـاب الحريـات العامـة وانعـدام وسـائل التعبـير الديمقراطيـة كـانت تحجب الكثير من الحقائق والمعاناة والآلام[148].

ويستنتج جلال الطالباني من حديث الرئيس عبدالناصر بخصـوص الاسـتفادة مـن التجربتـين اليوغسلافية والسوفيتية ان ذلك يعني الاقتراب من الحل الفيدرالي وهو ما فهمه منـه[149] ويدعـم مثل هذا الحديث كتاب أمين هويدي وزير الحربية السابق والذي يذكر فيـه ان الرئيـس الراحـل (حث حزب البعث العراقي على اتخاذ التجربتين اليوغسلافية والسـوفيتية مثـالا لحـل القضيـة الكوردية في العراق)[150].

وينقل عدنان المفتي عن الدكتور جمال الأتاسي ارتياح عبدالناصر من مذكـرة الطالبـاني بأسـم الوفد الكوردي حول الوحدة الثلاثية بين مصـر وسـورية والعـراق (أبريـل) 1963 الـتي عكسـت التفـهم المقبـول لفكـرة الحكـم الذاتـي أو جعـل كوردسـتان أقليمـا ضمـن الجمهوريـة العربيـة المتحدة[151].

ويذكر المستشرق الصحافي والكاتب الفرنسي المعروف أريك رولو ان لقاءه الصحفي مع الرئيـس عبدالناصر والمنشور في صحيفة لومونـد الفرنسـية في حزيـران (يونيـو) 1963 ان رأي عبدالنـاصر

(148) مقابلة مع د. محمود عثمان، لندن، 1998 وحديث مع الاستاذ جرجيس فتح الله، السويد ، 1999 .

(149) كان جلال الطالباني ضمن الوفد العراقي الذي توجه الى مقابلة الرئيـس عبدالنـاصر بعـد حركـة 8 شـباط (فبراير) 1963. ثم التقى على شكل منفرد مع الرئيس عبدالناصر.

(150) كان الاستاذ أمين هويدي سفيرا لمصر في بغداد خلال فترة الستينات وألف كتابا بعنوان "كنـت سـفيرا في العراق" يتحدث فيه عن تلك الفترة.

(151) انظر المفتي، مصدر سابق، 45.

بالمسألة الكوردية كان تأييد الكورد في اقامة حكم ذاتي ضمن الجمهورية العراقية[152].

واذا كان هذا موقف عبد الناصر من المسألة الكوردية، فان مواقف الحكومات المصرية المتعاقبة لم تخرج كثيرا عن هذا الأطار. فقد أسس عبدالناصر موقفا لمصر العربية ويجري حاليا استلهام هذا الموقف وان لم يكن بنفس القدرة التأثيرية لمصر أيام عبدالناصر. لكن وزن مصر وموقعها العربي والافريقي والدولي يبقى مهما خصوصا وانها تتميز كثيرا عن مواقف العديد من البلدان العربية. واذا كان موقف ليبيا والرئيس القذافي ايجابيا من القضية الكوردية فان تأثيره العربي والدولي ليس مثل تأثير مصر ذات البعد الحضاري والثقافي والانساني على صعيد العلاقات الدولية المعاصرة.

ان موقف الرئيس السادات من القضية الكوردية ايجابي أيضا وهو امتداد لمواقف عبدالناصر وقيادة ثورة يوليو وهو ما يذهب اليه جلال الطالباني حيث يدون محادثاته مع الرئيس السادات عام 1970 في القاهرة[153].

---

(152) كان الطالباني انذاك مبعوثا من قبل الملا مصطفى البارزاني ، اضافة الى كونه عضوا في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني ورئيسا للوفد الكوردي المفاوض قد التقى الرئيس عبدالناصر في داره في 1 – 6– 1963، حيث أكد الزعيم المصري على اعترافه بحق الشعب الكوردي في الحياة الكريمة، مشيرا الى عدم التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية سيكون خسارة للجميع، محذرا وقتها من الوقوع في مصيدة شاه ايران. وعندما شرح له الطالباني وصول المفاوضات الى طريق مسدود مع الحكومة العراقية، أبدى استغرابه وقال كلمته المشهورة التي يرددها الطالباني دائما "شيء يدعو للدهشة"، ملفتا الانتباه الى المراوغة والسياسة الازدواجية ، فمن جهة كان البعث العراقي يضع العقبات امام الوحدة بحجة معارضة الكورد ومن جهة يضع العقبات أمام الكورد بحجة مواقف الدول العربية وموضوع الوحدة، لكن عبدالناصر اكتشف الأمر حين قال "يبدو انهم (أي البعث العراقي) لا يريدون الأتفاق معكم (الكورد) ولا التقدم بخطوات نحو الوحدة و...." واقترح على الطالباني شرح الحقائق الى الرأي العام العربي معربا عن تأييده لحقوق الشعب الكوردي .وكان هذا الأقتراح وراء سفر الطالباني الى بيروت مباشرة وعقده مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن مواقف عبدالناصر والحركة الكوردية (والحكم البعثي) انظر : عدنان المفتي، ص 45. كذلك مقابلة مع جرجيس فتح الله، لندن، نيسان (أبريل) 1999.

(153) تعود علاقة السادات بالحركة الكوردية الى تاريخ أسبق، وذلك عندما كان رئيسا لمنظمة التضامن الأفرو

الكورد جزء من المنطقة ومن أهم الأجزاء في معادلة السلام والإستقرار في الشرق الأوسط وهم أكثر ترابطا وقربا الى العرب. وعلى العرب والكورد ان يعرفوا ان هناك علاقة تاريخية تربطهم كما تربطهم مثل هذه العلاقات مع تركيا وايران وان حل قضية الكورد لا بد في النهاية ان يفضي الى الأعتراف بوجودهم وكيانهم القومي المستقل في اطار حق تقرير المصير الذي هو حق يكفله القانون الدولي.

آن الأوان أن يتفهم العرب وبلدان الشرق الأوسط القضية الكوردية ويناقشوها من زاوية الجيوبوليتيكيا فليس هناك بعد هذا التاريخ من الإضطهاد والقمع والمجازر وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أية مبررات لمخاوف مزعومة من قبيل المقارنة باسرائيل.

ولذلك فان موضوع الفيدرالية الكوردية العراقية بحاجة الى اعادة طرح وتأصيل، فليست المسألة مسألة انفصال أو تقسيم أو اقامة دولة حاليا، تلك المخاوف التي ظلت تثيرها الحكومات العراقية المتعاقبة ضد الحركة الكوردية على الصعيد العربي. وللأسف الشديد فان حفيظة الدول الأقليمية قد استثيرت بعد قرار البرلمان الكوردي في 4 تشرين الأول 1992 الذي دعا الى حل على أساس اتحاد فيدرالي.

ان فهم العلاقة المصرية العربية – الكوردية بحاجة الى المزيد من تعميق العلاقات وتعزيز الصلات السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية والمشاريع المشتركة.

وان دور مصر الريادي على الصعيد العربي يمكن ان ينعكس ايجابيا بتعزيز علاقاته الكوردية وهو ما يصب في مصلحة الطرفين، بانهاء وحل مشكلة مهمة وعسيرة من مشاكل الشرق الأوسط العويصة كما يساهم في تعزيز حل القضية

آسيوي عام 1957، طلب جلال الطالباني حضور وفد كوردي الى مؤتمر المنظمة الذي كان يجري التحضير له، ورغم عدم السماح بدخول أحد الكورد الى المؤتمر إلا ان السادات التقاه وأبدى تعاطفا مع حقوق الشعب الكوردي. كما أمر السادات تقديم التسهيلات الضرورية للطالباني الذي قرر الأقامة في مصر عام 1972 كما رحب به أثر اتفاقية 6 آذار (مارس) بين الشاه وصدام حسين عام 1975.

الفلسطينية لصالح العرب وبما يضمن حقوقهم المقررة في الأمم المتحدة والقاضي بإقامة الدولة الفسلطينية. وهنا يمكن لفت الأنتباه الى أهمية الدعـوة الى مؤتمـر دولي لبحـث القضية الكوردية في أطار الأمم المتحدة ومن خلال آلياتها وعبر وسائلها وبمـا ينسـجم مع ميثاقها واهدافها والتي تسـتدعي مشـاركة الـدول الأقليميـة بالانضمـام الى مؤتمـر كهذا والمساهمة في حل قضية هي بـالضرورة مرتبطـة بملـف الديمقراطيـة فيـها بـدل الانهماك على اعتبارها مجرد هـاجس أمـني يسـتوجب المكافحـة والحـذر. والـتراكم التاريخي للتجارب العالمية يثبت بما لايقبـل الدحـض ان القضيـة القوميـة لا يمكـن كبتها الى الأبد مهما كانت قوة تلك الدول التي تتجاهل حلها العادل[154].

(4 5 1) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية 1958–1961 (كوردستان، 1993)

الفصل السا بع

- **المسألة الكوردية في العراق والفيدرالية**
- **حق تقرير المصير بين التقييد والأطلاق!**
- **الفيدرالية: أتحاد أم انفصال؟**

الفصل السابع

المسألة الكوردية في العراق والفيدرالية

في الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) 1992 اتخذ المجلس التشريعي الكوردي (البرلمان الكوردي) قرارا بتبني النظام الفدرالي للعراق. فأعاد إلى الأذهان مجددا التعقيدات والأخطار التي تواجه القضية الكوردية لا في العراق وحده، بل في غيره من دول المنطقة. كما انه كشف قصورا ذاتيا غريبا في تفكير عدد كبير من أجنحة الرأي السياسي العراقي (النظام والمعارضة) ودول المنطقة ونقصد بها تلك الأحزاب والكتل السياسية التي تميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن وتقاوم التغيير، رغم إن الشعب الكوردي ما زال كما كان محروما من ابسط حقوقه القومية الأساسية ولا سيما حقه في إقامة كيانه السياسي الخاص أسوة بغيره من الشعوب– وهو من هذه الناحية ربما كان واحدا من الشعوب القليلة جدا في العالم التي حرمت من مثل هذا الحق وهو يفكر فحسب بمجرد إعادة تنظيم طروحاته القومية وأسبقياته الضرورية على ضوء التطورات الدولية المتسارعة تسارع العاصفة. حتى هذا الموقف بدا كافيا لإثارة غيظ جانب كبير من القوى المحافظة التقليدية، بل القوى الأقل محافظة وتقليدا داخل الحكومة وخارجها. وربما يعزى ذلك إلى الخلفيات والأصول الفكرية لبعض تلك القوى، وإلى الأسس التي ترتكز عليها وجهات نظرها بخصوص حل مسألة القوميات عموما، ومعالجة المسألة الكوردية بوجه أخص، تحدوها في ذلك مشاعر من الحذر أو ربما الشك الكبير في احتمال تطور ما يطرأ على المشكلة إلى الحد الذي قد يؤثر على استقرار بعض بلاد المنطقة.

إن الرسالة التي أعلنها المجلس التشريعي الكـوردي باعتمـاده مبـدأ الفيدراليـة بمـا في ذلـك التصدي لإعادة النظر في شكل العلاقة التي يرغـب فيـها – بـين الشـعبين الكـوردي والعربـي في العراق، تثير منابزات ومهاترات متشعبة قديمة – حديثة، ليست ذات طابع فكري خالص، بل هي سياسية أيضا. والوجه السياسي فيها هو من الأهمية بمكان، بسبب آثاره المستقبلية والفوريـة وعند أخذنا بنظـر الاعتبـار الأوضـاع المعقـدة والعلاقـات المتشـابكة والمصـالح المترابطـة والقواسـم المشتركة الواحدة لبعض دول المنطقة إزاء المسألة الكوردية داخل حدودها الخاصة.

الشعب الكوردي الذي يعيش ظروفا شاذة استثنائية، معانيا التجزئة والحرمان مـن حقوقـه، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره – يشكو أيضا وزيادة على هذه الخصوصيـة الناجمـة عـن قيـام كل حكومة من حكومات المنطقة بتبني أسلوب خاص في معالجة هذه المسألة.

وتبرز من هذه الخصوصية معضلة أخرى، كيفية تعامل الحركات السياسية في كل دولـة مـن تلك الدول مع مطالب الشعب الكوردي هناك وبحسب مناهجها ووجهات نظرهـا، كمـا تتوقـف أيضا على درجة التطور التي بلغتها الحركات القومية الكوردية، من النضوج في دول المنطقة التي تعاني من المشكلة عينها.

إن تبني الجهاز التشريعي الكوردي نمط الاتحاد الفيدرالي نموذجا لبناء تقوم عليه العلاقة مع عرب العـراق، احـدث ردود فعـل مختلفـة ومتنوعـة. والواقـع أن طائفـة كبـيرة مـن التسـاؤلات والشكوك في إمكانية تحقيق هذا المسعى قـد بـرزت، سـيما حـين لم تسـع دول المنطقـة لإخفـاء امتعاضها وغضبها الشديدين من طرح هذا المشروع، مع محاولة بعضـها الاحتجـاج بـأن المعلنـين عنه لايملكون صلاحية أو سلطة في بحث موضوع كهذا واحتج بعضها على التوقيت. أي الظروف التي اختيرت للإعلان عن الفيدرالية قائلا إن الكلمة النهائية في هذا الموضوع هي للشعب العراقي ككل عندما يكون قادرا على ممارسة إرادته الحرة.

التحليل النظري البحت لهذه الاعتراضات يحمل ظاهريا بعض الصحة ولكن الصحيـح أيضـا ان برلمانـا حـرا ومنتخبـا يمثـل ارادة الشـعب الكـوردي في كوردسـتان العـراق قـد أصـدر اعـلان الفيدرالية كتطوير لشكل العلاقة المستقبلية بين العرب والكورد ولا علاقة له بتقسيم العـراق. وهـم

احرار في اختيار طريقة ترابتهم مع السلطة المركزية.

ان المجلس التشريعي الكوردي الذي بسط رأيه في نوع العلاقة التي يطمح إليها بين الشعب الكوردي (الذي يمثله) وبين الشعب العربي باختيار الاتحاد الفدرالي وسيلة لتحقيق تلك العلاقة وتوثيقها، إنما كان يقدم سبيلا مقترحا للخلاص من نظام صدام حسين وقيام حكومة جديدة وكل هذا من شأنه أن يجعل أبناء الشعب العربي في العراق أسياد أنفسهم والمتحكمين في مصائرهم. وسيكونون قادرين على قول كلمتهم في شكل العلاقة التي يحبذونها مع أبناء الشعب الكوردي في العراق.

إن إطارا تعاقديا بين فريقين متساويين، سيجعل اقتراح الفدرالية اقتراحا بناء على ضوء الشرعية الدستورية. في حين لا يمكن في أي ظرف من الظروف فرض صيغة للتعايش معا لاتكون موضع رضا الأطراف كافة حائزة على قبولهم الحر من دون إكراه أو ضغط. وهذا شرط صحة أي عقد رضائي بين طرفين متساويين.

وإذا كان إعلان الرغبة في الاتحاد الفدرالي قد احدث ردود فعل سيئة فان نموذج الحكم الذاتي (الاوتونومي) الذي أقرته اتفاقية الحادي عشر من آذار (مارس) 1970 قوبل كذلك بامتعاض وبعض السلبية رغم أن نظام بغداد لم يسلم به طواعية بل مرغما بحكم الواقع في حينه. مبدأ الحكم الذاتي هذا ارتفع إلى الصياغة القانونية في العام 1974، بتشريع سنته الحكومة المركزية. لكن وكما كان متوقعا، ما لبث النظام العراقي أن رجع عن كلمته فأنزل بالشعب الكوردي صنوف التنكيل، مباشرا العديد من عمليات القمع الوحشية والعديد من المظالم به خلال السنوات الثلاثين المنصرمة. ومن أبرزها واشدها ما حصل نتيجة تطبيق الخطة التي عرفت بعملية "الأنفال" حيث قضي على أرواح الآلاف من الأبرياء الكورد. وأزيلت خلالها عن وجه الأرض اكثر من 4500 قرية وموضع مأهول. وجرى تدمير "**حلبجه**" بغاز السام لتغدو كمدينة أشباح. وتواصلت حملات الإبادة والتهجير القسري الجماعي. وتكثفت مساعي النظام لإزالة معالم الهوية القومية للشعب الكوردي بكل الوسائل المتصورة والبعيدة كل البعد عن القيم الإنسانية والأخلاقية على وجه الأرض.

ومع أن الحكم الذاتي وخصوصا الصيغة التي تبناها العراق لايحقق طموح الشعب الكوردي وما يصبو إليه. فانه بقي شعارا ترفعه الحكومة والمعارضة معا. فمن ناحية نجد النظام القائم يعتز ويفتخر بأنه الوحيد بين دول المنطقة الذي اقر "بالحكم الذاتي لاقليته الكوردية"، لمواطنين فيه ذوى قومية معينة. ومن ناحية يتشبث فريق من فرقاء المعارضة المساندة لمشروع الحكم الذاتي، بفكرة ضرورة تطويره وتوسيع حدوده، تمييزا لنفسها عن النظام، وابتعادا عن الشعار الذي رفعه بإضافتها صفة "حقيقي" إلى تعبير الحكم الذاتي. في الوقت الذي لايقبل بعضهم بالفكرة أساسا من الباطن. ومن هؤلاء الأحزاب الإسلامية. وبعض الاحزاب القومية العربية المتطرفة.

حق تقرير المصير: بين التقييد والا طلاق!

إن كل المناهج التي وضعتها كتل المعارضة السياسية منذ العام 1980 كانت تتضمن إما تنويها بالحكم الذاتي الكوردي أو تتحدث عن وضع خاص للشعب الكوردي في عراق المستقبل هذا إن لم تشر الى الحكم الذاتي صراحة. الا ان مؤتمر فيينا الذي عقدته قوى المعارضة العراقية في حزيران (يونيو) 1992 خطى خطوة أبعد من هذا بإقراره بحق الشعب الكوردي في استخدام مبدأ تقرير المصير. رغم تقييد هذا الامتياز في مادة من مواد البيان بعبارة "من دون الانفصال" على انه بدا في مادتين أخريين غير مقيد. وأشاع هذا ضجة استنكار لم تتلاش حتى الآن بخصوص الحدود التي يمتد إليها حق تقرير المصير حاليا وفي المستقبل. وبالنظر إلى الصيغة الدستورية والقانونية فان مبدأ الحق في تقريرالمصير يعني:

أولا: الحق في الاتحاد بكيان واحد وضمن دولة واحدة، اتحادا إختيارياً اخويا. نعني الحق في اختيار العيش سوية وفي كيان ملتحم بموجب اتفاق يتضمن حقوقا وواجبات متقابلة يجري تعينها في اجواء خالية من الضغوط أو الإكراه وبكل حرية للطرفين. إن الحق في الاتحاد قد يأخذ شكل الفدرالية أو الحكم الذاتي، أو أي شكل لنظام يصلح للتعبير عن حاجة المجموع، مقررا درجته ومثبتا إطارا للعلاقات المتقابلة بين المجموعات العنصرية والقومية للمواطنين

الآخرين[155].

ثانيا: الحق في إقامة كيان سياسي مستقل، أي الحق في الانفصال وتأسيس دولة جديدة مستقلة. إن الانفصال هو حالة شبيهة من بعض الاوجه "بالطلاق" من ناحية انه ليس من المنطق أن يستخدم لمجرد كونه عملية تالية لشكل من علاقة فدرالية. إن طراز التعايش التعاقدي أو العيش سوية أو الاتحاد الطوعي، هو تسوية مثالية فعلا إلا عند غياب حسن النية. حين يكون العيش الطيب والوئام متعذرا بسبب اضطهاد القومية الكبرى ومصادرتها حقوق القومية الأصغر منها إلى الحد الذي يهددها فيها بالفناء.

رغم كل المواقف الشوفينية التي اتخذتها النظم العراقية المتعاقبة ازاء الشعب الكوردي فان كورد العراق مازالوا يتشبثون بالوحدة والاخوة باعتبارهما خيارهم لشكل علاقتهم بالشعب العربي الذي وقف إلى جانبهم متضامنا أثناء نضالهم ضد أولئك الحكام الذين أنكروا على الشعب الكوردي حقوقه.

بنتيجة الاجتماعات التمهيدية لقوى المعارضة التي جرت في بلدتي صلاح الدين وشقلاوة في أيلول (سبتمبر) 1992، صدر بيان منها يؤكد حق الشعب الكوردي في استخدام حق تقرير المصير "ضمن عراق ديمقراطي". وفي البيان الختامي المذكور أعيد التأكيد على هذا، بسبيل إبراز وإظهار العلاقة الوثيقة غير القابلة للانفصام بين إقامة نظام ديمقراطي في العراق وبين حل للقضية الكوردية. وعندما أقر المجلس التشريعي الكوردي تبنيه مبدأ الفدرالية، كان كمن يفتح باب مناقشة الموضوع في اجتماعات المؤتمر الوطني العراقي INC في تشرين الأول (أكتوبر) 1992[156]. وبادر هذا فاعترف (باحترامه إرادة الشعب الكوردي في اختيار نوع العلاقة التي

---

(155) في مناسبات عديدة، وتوخيا لتبديد ما وصف "بالمخاوف" من احتمال الانفصال كانت القيادات الكوردية تنتهز كل فرصة لتؤكد أن غاية ما يطمح إليه النضال الكوردي هو نظام فدرالي عراقي على غرار النظام السويسري أو الهندي أو شكل شبيه بالفيدرالية الالمانية، أو بالبنية الدستورية التي شيدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية فدراليتها.

(156) أبلغ مسعود البارزاني الاجتماع التمهيدي لمؤتمر صلاح الدين في ايلول (سيبتمبر) 1992 بأن موضوع

يريدها مع الشركاء الآخرين في وطن موحد، وهذا النوع هو الفدرالية. الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير في بنية الدولة العراقية وأجرائها بالطرق الدستورية).

وعبر المؤتمر أيضا عن تمسكه بـ(إقامة نظام فدرالي ديمقراطي برلماني تعددي، يحترم حقوق الإنسان، بأجهزة ديمقراطية، تحترم سيادة القانون وبقضاء مستقل)[157].

ومع ذلك فأن بعض الأحزاب المعارضة ممن شارك في اجتماعات المؤتمر، فضلا عن تلك التي لم تشارك، مازال مترددا بخصوص الحل المناسب المرضي للمشكلة الكوردية. وفريق منها مازال يعيش في أجواء الماضي كما ظهر من عدد من مواقفها، رغم التطور الهام الذي طرأ على المعادلات السياسية في الداخل وفي المنطقة وعلى النطاق الدولي.

على أن الواقعية السياسية التي يتعذر إغفالها تعكس مايجرى فعلا وما يلوح من الحقائق ومن ذلك إن الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير، والفدرالية مازالا يثيران عددا من الأسئلة التي تتطلب شرحا وإيضاحا. وبعض قوى المعارضة مثلا لم يبلغ بعد المرحلة التي يستطيع بها تفهم الصيغة النظرية للفدرالية. وبعضها يعتقد إن تبنينا للفدرالية هو إنكار للوحدة الوطنية قد يفضي إلى الانفصال والتجزئة والتقسيم.

هناك أسباب أخرى: فدول المنطقة تعاني هي الأخرى من المشكلة الكوردية المتأزمة الواسعة النطاق لاسيما تركيا وإيران – فهي ترفض بالأساس فكرة الفدرالية ومبدأ حق تقرير المصير وتجده "مرضا" لا تريد أن تراه يسري إلى بلادها. وقد افصح وزراء خارجية إيران وتركيا وسورية عن رأيهم في ذلك بشكل واضح لا لبس فيه في اجتماع لهم عقدوه في العاصمة التركية أنقرة بتاريخ 14 من تشرين الثاني (نوفمبر) 1992. فحتى لو أن المعارضة العراقية ومؤتمرها وهما البؤرة التي تسلط عليها الأضواء استطاعت أن تخرج بفكرة تقدمية حول حقوق الشعب الكوردي، فإن

الفيدرالية سيعرض على المجلس الوطني الكوردستاني (البرلمان) وسيتخذ قرارا بهذا الخصوص وعلى اطراف المعارضة التي تريد التحالف معنا احترام رغبتنا في شكل العلاقة مع الشعب العربي الشقيق.

(157) انظر وثائق مؤتمر فينا حزيران (يونيو) 1992 وكذلك وثائق مؤتمر صلاح الدين، تشرين الثاني (نوفيمبر) 1993.

العوامل التي تسود المنطقة ستقوم بمثابة عقبة ضد الفكرة، وهي عوامل ما زالت قوية فعالة لا مفر من أن تؤخذ بعين الاعتبار بقدر ما يتعلق بالموقف الدولي وميزان القوى[158].

لقد تجاوز الموضوع الكوردي النطاق المحلي ليغدو مسألة دولية هامة تتطلب حلا سريعا وعادلا ويتلائم مع رغبة الشعب الكوردي. لاسيما بعد نهاية حرب الخليج وما اعقبها من المشاهد الفظيعة التي سجلت للهجرة الكوردية الجماعية بعد القضاء على الانتفاضة. لذلك كان بقاء الموضوع حيا ضرورة ملحة إلى أقصى درجة بسبب خصوصياته ولعلاقته بالمعارضة العراقية، لاسيما بعد أن التجأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إصدار القرار 688 في الخامس من نيسان (ابريل) 1991.

الفيدرالية: إتحاد أم انفصال؟

ان بعض المواقف تبدو مثيرة للكثير من التساؤلات عن مشروع الفدرالية، ما المقصود بها؟ وإلى أي حدود ستمتد؟ وعلى أية أسس ستقوم؟ نقول إن الفدرالية هي إعادة تقييم لعلاقة داخلية قانونية بين الشعبين العربي والكوردي في العراق، بالأحرى هي شراكة في الوطن العراقي تنبع من مبادىء تقرير المصير وهي الأساس في حل المسألة القومية. إن الفدرالية تعني اتحادا وتعهدا تعاقديا الغرض منه تنظيم علاقة ما على قاعدة المساواة وضمن وحدة الارض والسيادة. تقضي بترك المسؤوليات المركزية (كالجيش والعلاقات الخارجية والميزانية) إلى سلطة عليا اتحادية. أما المسؤوليات الباقية فتترك للحكومات الإقليمية وهذا التنظيم لا يمكن تحقيقه إلا بإطار ديمقراطي وفي جو من الأوضاع المستقرة الهادئة الثابتة. موجز القول إن الفدرالية عقد إختياري بين طرفين (بين قوميتين في هذه الحالة)، يقصد به تنظيم حياة من التعايش. وهي لاتفيد التقسيم ولا تعني الانفصال وليست خطوة في هذا الطريق. بل على العكس من ذلك أنها تثبيت لعلاقة اختيارية بين العرب والكورد. تستلزم إعادة النظر في نظام الدولة العراقية وإقامته على أسس جديدة[159]

---

(158) مقابلة خاصة مع الاستاذ جرجيس فتح الله، لندن، 1999.

(159) بخصوص شرح فكرة الفيدرالية : انظر عبدالحسين شعبان: عاصفة على بلاد الشمس، مصدر

يتم بموجبها إلغاء صيغة السر برسي كوكس– النقيب للعام 1921[160] بإعادة التأكيد على شراكة العرب والكورد في الوطن العراقي الموحد، كما نص عليه دستور الرابع عشر من تموز (يوليو) 1958 وتعزيزها وتكييفها بحسب الظروف المستجدة.

وعلى وجه التخصيص، يفترض في الاتحاد الفدرالي زيادة مساهمة الكورد في صنع القرارات السياسية وإدارة شؤون الدولة بحكم نسبتهم العددية إلى مجموع السكان العام.

وبمختصر القول: فبالنسبة إلى الإقرار (غير المقيد) بمبدأ حق تقرير المصير، يعني ان بوسع أي قومية ممارسته إلى أقصى حدوده بما في ذلك الانفصال، بوجود فدرالية أم بعدم وجودها.

---

(160) بالعودة إلى مؤتمر القاهرة المعقود في 12 من آذار (مارس) 1921. وفيه تقرر مصير كوردستان العراقية. كان قد وضع قيد البحث اقتراح دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية وهو بهذا الشكل: "أننا نؤكد بإصرار شديد على أن لا تدخل المناطق الكوردية الخالصة في حدود الدولة العربية المنوي تأسيسها في ميسوبوتاميا. ويجب أن يراعى مبدأ الوحدة القومية الكوردية من جانب حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأدق ما يمكن".

بعد مناقشات طويلة وضعت القضية على طاولة اقتراح أعضاء اللجنة السياسية في المؤتمر المؤلفة من سبعة. أربعة منهم فضلوا إقامة كيان كوردي مستقل عن العراق وهم:

1– ونستون تشرتشل وزير المستعمرات رئيس المؤتمر.
2– الميجر نوئيل الضابط السياسي حاكم قسم السليمانية الإداري.
3– المقدم تي. ي. لورنس (لورنس العرب).
4– الميجر هربرت يونغ ضابط سياسي رفيع المنصب في إدارة المندوب السامي في العراق.

الاثنان المعارضان اللذان فضلا إلحاق كوردستان بالعراق هما:

1– السر برسي كوكس: المندوب السامي البريطاني في العراق.
2– الانسة كرترود بل: السكرتيرة الشرقية في دائرة المندوب السامي.

لم يطلب من الميجر بابكوك مقرر اللجنة الإدلاء بصوته. وأرسلت التوصية إلى لندن وفي النهاية رفضت الحكومة البريطانية التوصية التي تقدمت بها الأكثرية، وفضلت الأخذ برأي السر برسي كوكس (انظر أولسن: المرجع السابق، ص 54–58) (المقصود بالنقيب هو عبد الرحمن النقيب رئيس أول حكومة عراقية). الوثائق البريطانية (يراجع ايضا: اولسن، المرجع السالف) ص 54 – 58.

الفدرالية في الحقيقة هي تأكيد على الوحدة، في إطار الوحدة السياسية العراقية وضمان لسلامتها. والتخوف من التقسيم، ومن الأخطار الناجمة عن "مؤامرة النزعة الانفصالية الكوردية" لن يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية وهذه لايمكن الوصول إليها إلا بالديمقراطية وبالإرادة الحرة للشعبين وانها كما أيدت تجارب القوميات والمجموعات العنصرية الأخرى هي عامل وحدة. كما هو الحال في سويسرا.

إن تثبيت دعائم علاقات طيبة بين الشعبين وإعادة بناء هيكل الدولة القانوني والدستوري على مبادئ جديدة ضمن إطار وحدوي وعلى أسس الشرعية الدستورية سوف يقضي قضاء مبرما على الخيار العسكري الذي طالما استخدمته الحكومات العراقية المتعاقبة. وسيضع نهاية للتراث المقيت. ويعيد الثقة في الروابط التاريخية المشتركة ويمتن أواصر الاخوة ويعمق فكرة المصير الواحد للشعب العراقي كوردا وعربا وآشوريين وتركمانا وغيرهم من العناصر القومية والطائفية. بل من شأنه أن يضع نهاية لأسلوب العنف الذي تستخدمه الحكومات حيال الشعب الكوردي. وكل هذا لايمكن إنجازه إلا بحل صحيح لمشكلة الحكم في العراق. وإزالة الطابع اللاديمقراطي الذي دمغه منذ البداية بغياب الشرعية الدستورية وسيادة القانون منه واعتماده على الإستهانة بحقوق الإنسان والتمييز الطائفي والسياسي، وإثارة الحزازات القومية والتعصب المذهبي، منذ قيام الدولة العراقية ولحد الان.

إن قيام نظام فيدرالي ديمقراطي تعددي برلماني تنقل فيه السلطة عن طريق الانتخابات الحرة بشكل هادىء، سلمي من حكومة إلى أخرى سيضمن حقوق الشعب الكوردي في العراق وسيكون خير مثال يحتذى به للتعامل مع المسألة الكوردية في سائر دول المنطقة بل في كل بلد ذي قوميات متعددة.

الفصل الثامن

الملاحق

الملحق رقم (1)

رسائل الشيخ عبيدالله النهري الى الدكتور كوجران

رسالة الشيخ عبيدالله الى الدكتور كوچريان. نقلاً عن اصولها في الوثائق البريطانية. كان الدكتور كوچران قد سلم نصها للقنصل البريطاني في اورميه

بعد السلام....

لابد وانكم سمعتم مافعل (شرف الدولة) في السنة الماضية. فقد أمر بقطع رؤوس خمسين شخصاً من اتباعي دون ذنبٍ ارتكبوه. او جريمة عزيت اليهم. كما أنه الحق بي خسارة مالية تقدر بمائة الف تومان.

ان نوايا الدولتين الفارسية والعثمانية سيئة. ولاتعترفان بحقوق لنا. والحكومة الفارسية في (اشنويه) ضربت (فرج الله خان ابن حاجي غفور خان) من اهالي المدينة حتى مات. وقبل سنة واحدة القى (معين الدولة) القبض على (عبدالله آغا وابراهيم آغا) من اهالي أشنويه وفرض عليهم دفع غرامة قدرها عشرون ألف تومان بدون سبب أو حق. فلم يبق لديهم شيء يقيمون به أود عائلاتهم وكذلك خطف ثلاث بنات كرديات. وقبض والي موكري على (فوزي بك) واعتدى عليه بالضرب بلا سبب وسلبه الفاً وخمسمائة تومان. وانتزع عدداً كبيراً من النساء المتزوجات وضمهن الى حريمه. وقبل زمن قريب استدعى حاكم صاوبلاغ (حمزه منكوري) وهو من رؤساء المنكور بحجة تقديم الطاعة. إلاّ انه كان يقصد ايداعه السجن. ولكن (حمزه) تمكن من الفرار بعد ان قتل اثنين من رجال الحاكم ونجا.

يصعب كثيراً التكهن بعواقب هذه الأعمال المنافية والظلم والاضطهاد ان هذه الأمور جعلت كوردستان في وضع لاسبيل لها إلاّ الوحدة الفورية لمقاومة الأعمال القبيحة والجنايات الفظيعة. ونرجو منكم أحر الرجاء بأن تشرحوا كل شيء للقنصل الانكليزي في تبريز وتطلعوه على ماجرى بحثه بخصوص مسألة مستقبل

لم تقدم فان ابناء تلك العشيرة لن يتمدنوا وسيظلون على حالهم من الجهل والتخلّف. وتلك الجرائم والتجاوزات التي تقوم بها عشيرة (الهركي) في تركيا فهي مشهورة وواضحة، وكلتا الحكومتين التركية والفارسية إما تجهلان الوسائل لتحويل هذه العشائر الى اناس متحضرين وإمّا انها لاتريد لهم ذلك. ولهذا اشتهرت كوردستان بسوء السمعة وماعاد هناك فرق بين الناس المسالمين الوادعين وبين المجرمين الاشقياء. إن الرؤساء والزعماء الكوردستانيين سواء كانوا من الرعايا الترك أو الفرس الى جانب كلّ اهالي كوردستان افراداً وجماعات، هم متحدون ومتفقون بان الحالة لم تعد محتملة بهذه الصورة. وبواقع وجود حكومتين من الضروري ان يعمل شيء وبعد ان تدرك الحكومات الغربية حقيقة القضية ستقوم بالتحقيق حول دولتنا. اننا شعب مقسم ونريد ان يكون امرنا بيدنا لنكون قادرين على انزال العقاب بالمسيئين من ابناء امتنا وان نحلّ مشاكلنا بانفسنا وان يكون لنا مكاننا بين الدول الأخرى وان تكون لنا حقوق مثلما؟؟؟. وأما بخصوص الخارجين على القانون فنحن على استعداد للتعهد بالاّ يصيب شعب أو ملة اي مكروه أو ضرر منّا.

وامّا الغرض من شخوص ابني الى صاوبلاغ فهو لاجل بحث الموقف في كوردستان ومن الضروري أن لايصيبه اي مكروه. والاّ فان كوردستان كلها ستثور. ان شعب كوردستان لايمكن يتحمل الظلم والاضطهاد من قبل الحكومتين التركية والفارسية الى مالانهاية.....".

بالختام تقبلوا منا اعظم التقدير والاحترام.

الخادم: الشيخ عبيدالله الشمديناني

ملحق رقم (2)

تعهدات الدولة العراقية الى عصبة الأمم كما أملتها اللجنة الخاصة التي ألغها المجلس بقراره المتخذ في 28 من كانون الثاني 1932

تعهدات الدولة العراقية إلى عصبة الأمم
كما أملتها اللجنة الخاصة التي ألفها المجلس بقراره
المتخذ في 28 من كانون الثاني (يناير) 1932

أصدرها المجلس النيابي العراقي قانونا في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 أيار (مايو) 1932 وصادق عليها مجلس الأعيان والملك وقدمت لمجلس العصبة.

المادة الأولى:

الشروط المدرجة في هذا التعهد تعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الأساسي العراقي ولا يجوز أن يناقضها أو يفتئت عليها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي. ولا يجوز أن يلغيها أو يبطلها أي قانون أو نظام أو إجراء حكومي لا في الحاضر ولا في المستقبل.

المادة الثانية:

يتمتع كل المواطنين العراقيين بحياتهم وحريتهم بصورة تامة مطلقة:

– دون تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللغة أو القومية أو الديانة.

– لسائر المواطنين العراقيين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية في الاماكن العامة والخاصة كل بحسب دينه ومذهبه وعقيدته وبكامل حريته على ان لا يكون تلك العقائد أو الشعائر مخالفة للنظام العام والاداب.

المادة الثالثة:

– كل الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق، بتاريخ السادس من اب (أغسطس) 1924 يعتبرون عراقيي الجنسية وتسقط عنهم الجنسية العثمانية وفقا للمادة 30 من معاهدة الصلح في لوزان 1923. وبموجب أحكام قانون الجنسية العراقي الصادر في 9 تشرين الاول (أكتوبر) 1924 .

المادة الرابعة:

- المواطنون العراقيون كافة سواسية أمام القانون، ويتمتعون بعين الحقوق السياسية والمدنية دون تمييز في القومية أو اللغة أو العقيدة الدينية.

1- يؤمن قانون الانتخابات تمثيلا عادلا للاقليات القومية والدينية واللغوية في العراق.

2- إن الاختلاف في القومية أو الدين أو اللغة لا يخل بحق أي مواطن عراقي في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية. كالقبول في الوظائف العامة أو تولي المناصب أو منح رتب التشريف أو مزاولة المهن والعرف المختلفة.

3- ممنوع وضع أي قيود على حرية المواطنين العراقيين كافة في استخدام لغة يفضلها في حياته الخاصة وفي الأمور التجارية والدينية أو وسائل النشر أو الصحافة أو في الاجتماعات العامة من أي نوع كان.

4- بصرف النظر عن اعتبار الحكومة العراقية اللغة العربية الرسمية ، وفضلا عن الخطوات التي ستتخذها بخصوص استعمال اللغتين الكوردية والتركية وهي الخطوات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التعهد. تقدم الحكومة فضلا عن ذلك بمنح التسهيلات الكافية للمواطنين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم ألام لاستخدام لغتهم تخاطبا وكتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة :

المواطنون العراقيون من الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يتمتعون عملا وقانونا بعين المعاملة والأمن كسائر المواطنين العراقيين الآخرين ولهم بصورة خاصة عن الحقوق التي تؤهلهم إلى المحافظة على المؤسسات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية (مدارس خاصة) وغيرها من المعاهد التعليمية وأن يؤسسها ويراقبوا عملها وينفقوا عليها. ولهم أن يستخدموا فيها لغتهم القومية ويمارسوا شعائر دينهم بحرية.

المادة السادسة :

تتعهد الحكومة العراقية بان تتخذ بالنسبة للاقليات غير المسلمة كل التدابير التي تسمح لها بتنظيم علاقتها المدنية العائلية والأحوال الشخصية طبق قوانينها ووفقا للتقاليد والأعراف التي جرت عليها تلك الاقليات.

المادة السابعة :

1- تتعهد الحكومة العراقية أن تمنح التسهيلات والإجازة والحماية لجميع كنائس الطوائف

المسيحية، وكنائس اليهود (التورا) والمقابر وكل المؤسسات الدينيـة الأخـرى، والأعمـال الخيريـة وإدارة الأوقاف العائدة إلى تلك الطوائف الدينية في سائر أنحاء العراق.

2- لجميع هذه الطوائف الدينية الحق في أن تؤسس في الوحدات الإدارية المهمة مجالس طائفيـة يناط بها إدارة أوقافها والهبات الخيرية التي توقف عليها. وأن يكون لها الحق في جباية العوائد والواردات المستحصلة من استغلال تلـك الأوقـاف والهبـات وإنفاقـها بحسـب وصيـة الواقـف أو الواهب أو تطبيقا للعادة إلتى جرت عليها قديما. وأن تقوم أيضا بالمحافظـة علـى أمـوال الأيتـام وفقاً لأحكام القوانين فان هذه المجالس الطائفية تكون تحت إشراف ومراقبة الحكومة.

3- ليس للحكومة العراقية أن ترفض منح أية إجازة جديدة لطلـب تأسـيس معـاهد أو جمعيـات دينية أو خيرية. أو أن تحبس عن تلك الطوائف أي تسهيلات ضرورية مـن تلـك الـتي تمنحـها للمعاهد القائمة حاليا.

المادة الثامنة:

1- فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والوحدات الإدارية التي يسكنها قسـم كبـير مـن المواطنـين العراقيين الذين لم تكن العربية لغتهم القومية تمنح الحكومة العراقية هؤلاء التسـهيلات المناسـبة لتأمين الدراسة الابتدائية لأبنـاء هـؤلاء المواطنـين العراقيـين بلغتـهم ألام. ولا يمنـع هـذا الشـرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعلم اللغة العربية في تلك المدارس إلزاميا.

2- في المدن والأنحاء التي يتواجد عـدد كبـير مـن الرعايـا العراقيـين ممـن ينتمـون إلى الاقليـات القومية أو الدينية أو اللغوية، يرصد لهـذه الاقليـات نسـبة عادلـة مـن الأمـوال العامـة بموجـب ميزانية الدولـة والبلديـات أو غيرهـا مـن الميزانيـات للجـهات التعليميـة أو الخيريـة أو الدينيـة لاستخدامها.

المادة التاسعة:

1- توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الكوردية إلى جانب العربية – اللغـة الرسميـة في ألاقضية التي تقطنها غالبيـة كورديـة في كـل مـن ألويـة (محافظـات) الموصـل واربيـل وكركـوك وسليمانية. وفي قضائي كفري وكركوك التـابعين للـواء كركـوك فتكـون اللغـة الرسميـة أمـا اللغـة

الكوردية أو التركية الى جانب العربية حيث قسم كبير من المواطنين هم من القومية التركمانية.

2- توافق الحكومة العراقية على أن تكون الموظفون المعنيون في ألاقضية المذكورة ممن لهم وقوف على اللغة الكوردية أو التركية بحسب مقتضى الحال ما لم تكن هناك أسباب وجيهة للعمل خلال ذلك.

3- مع أن مقياس اختيار الموظفين للاقضية المذكورة هو الكفاءة ومعرفة اللغة قبل أن يكون على أساس القومية كما هو الحال في سائر أنحاء العراق فان الحكومة توافق أن تجرى انتقاء الموظفين وبقدر الإمكان من بين العراقيين الذين تعود أصولهم الى تلك ألاقضية كما جرى عليه العمل حاليا.

المادة العاشرة:

بقدر ما لهذه الشروط مساس بالأشخاص الذين ينتمون الى الاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية. فأنها تعتبر تعهدات ذات طابع دولي وتقوم بمقام ضمانة توضع لدى عصبة الأمم. ولا يجري أي تعديل عليها إلا بمصادقة أغلبية مجلس العصبة. لكل عضو من أعضاء عصبة الأمم ممثل في مجلسها، الحق في الفات نظر المجلس الى أي خرق أو خطر لهذه الشروط. وللمجلس عند ذلك أن يتخذ ما يراه مناسبا من الإجراءات ويصدر ما يراه واجبا من القرارات المؤثرة بحسب ما يقتضيه الظرف. كل خلاف في التفسير أو الرأي ذي جهة قانونية أو واقعية قد ينشأ عن هذه المواد – بين العراق وبين أي عضو من أعضاء العصبة الممثل في المجلس يعتبر خلافا ذا صيغة دولية وفقاً للمادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم. ويحال هذا الاختلاف بناء على طلب طرف من الطرفين المتنازعين الى محكمة العدل الدولية. ويكون قرار هذه المحكمة غير قابل للنقض وله قوة وتأثير أي قرار صادر من العصبة بموجب المادة الثالثة عشرة من ميثاقها.